التحديات التى تواجهها الصادرات الزراعية المصرية
فى ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية*

د. محمود منصور**

مقدمة:

استغرقت مفاوضات الجات ما يقرب من خمسين عاما تباينت فيها مصالح الدول الأعضاء فى الاتفاقية . وقد شاركت مصر فى عدة جولات منذ عام ١٩٧٠ بعد ان اصبحت عضوا فى الاتفاقية . وفى المفاوضات مصالح اقتصادية وكل دولة تدافع عن مصالحها الاقتصادية وبالتالى يمكن القول بأن كل دولة كانت فى واد لان مصالحها الاقتصادية قد تختلف عن مصالح الدول الاخرى كما كانت مصالح الدول النامية تختلف عن مصالح الدول المتقدمة أيضا درجة النمو ليست واحدة والهياكل الاقتصادية ليست واحدة سواء فى الدول النامية أو المتقدمة هياكل الصادرات وهياكل الواردات مختلفة من دولة لاخرى .

ان المزايا التى حصلت عليها كل دولة عضو فى الجات تختلف من دولة الى اخرى والالتزامات التى التزمت بها كل دولة أيضا كانت تختلف عن الدول الاخرى . وبالنسبة لمصر فإن الالتزامات التى التزمت بها والمزايا التى حصلت عليها فى المفاوضات تختلف عن أى دولة نامية عضو فى الجات ولا بد ان نأخذ فى الاعتبار ان الدول النامية كان بينها حد ادنى من الاتفاق فى المفاوضات وكل الدول النامية كانت تدافع عن الحد الادنى من المبادئ، مثل دور الدول النامية فى الصادرات العالمية، ما هو دور الدول النامية فى المرحلة القادمة ؟ لذا اتفقت الدول النامية على ان تنتهى المفاوضات بزيادة مشاركة تلك الدول فى التجارة الدولية وزيادة نسب صادراتها فى الصادرات العالمية وليست بالزيادة المطلقة للتجارة العالمية . أيضا من المبادئ التى كانت الدول النامية متفقة عليها التدرج اذ ليس هناك حاجة لتطبيق تنفيذ الاتفاقية عام ١٩٩٥لابد ان تأخذ الدول النامية فترات انتقالية. وموضوع الزراعة هو اصعب موضوع بالنسبة للدول المتقدمة والنامية ومع ذلك أخذت الدول النامية فترات انتقالية أكبر من الدول المتقدمة . الدول المتقدمة أخذت ست سنوات بينما اخذت الدول النامية عشر سنوات لتطبيق ما تم الاتفاق عليه .

---

* استندت هذه الدراسة الى العديد من الدراسات السابقة مع تفسير نتائجها من واقع خبره الباحث المتصله بالظروف السائدة فى القطاع التصديرى الزراعى (انظر قائمة المراجع).

** مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى.

كما ان الدول النامية خفضت الرسوم الجمركية بنسب اقل من الدول المتقدمة حيث تلتزم الدول المتقدمة بتنفيذ التخفيض بنسبه ٣٦% على ست سنوات على السلع الزراعية اما الدول النامية فملتزمة بالتخفيض بنسبه ٢٤ % على عشر سنوات ، أما دعم الإنتاج فيتم تخفيضه بنسبه ٢% فى الدول المتقدمة خلال ست سنوات والدول النامية خلال عشر سنوات بمعنى وجود تدرج ومزايا تفضيلية للدول النامية عن الدول المتقدمة . وقد انتهت مفاوضات جولة أورجواى من الناحية الرسمية ولكن لم تنتهى الاتفاقيات من ناحية التطبيق والتنفيذ وكيفية تطبيق الدول المتقدمة لما تم الاتفاق عليه .

الاتفاقات* التجارية :

من المعلوم ان الاتفاقات التجارية تأخذ أشكالا متعددة، فاتفاقيات التجارة العالمية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤(الجات) تغطى مدى واسع من المنتجات والقضايا وتطبق بصفة عامة على جميع الدول الأعضاء. وحاليا ينضم حوالى ١٣٥ دولة لمنظمة التجارة العالمية التى خلقتها الجات مع وجود دول أخرى فى انتظار الانضمام. فالصين وتايوان ستنضم قريبا الأمر الذى يعنى ان منظمة التجارة العالمية سينضوى تحت لوائها جميع الدول الهامة فى العالم.

ولكن بالإضافة الى منظمة التجارة العالمية والاتفاقات العالمية، هناك عديد من اتفاقات التجارة الإقليمية والاتفاقات الثنائية والاتفاقات ذات الاهتمامات الخاصة. وفى الحقيقة فبالرغم من كل الدعاية المصاحبة للجات ولمنظمة التجارة العالمية ، الا انه فيما يتضح فان تلك الاتفاقات الأخرى تعتبر اكثر أهمية فى تسيير دفة التجارة العالمية اكثر من منظمة التجارة العالمية نفسها. وبكل تأكيد ومن الناحية الكمية فان ذلك ينطبق بصفة خاصة على اتفاقية الاتحاد الأوروبي (E.U) واتفاقية التجارة الحرة لدول الشمال الأمريكي(NAFTA) إذ هما يعتبران قوى عظمى فى التجارة الدولية. وبجانب اتفاق التجارة الخاص بها، تتعدد الاتفاقات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي وبين عديد من الدول على انفراد أو فى مجموعات. وتجارة مصر مع الاتحاد الأوروبي تنظمها لحد كبير اتفاقية فردية بين الطرفين.

---

* تستخدم كلمتى اتفاقات واتفاقيات كمترادفين فى هذه الدراسة.

وضع مصر الحالى بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية :

تتجه مصر لأن تأخذ دورا قياديا اكبر بين الدول النامية فى منظمة التجارة العالمية. كما انها منضمة الى دول الـ ١٥ وتقوم بدور قيادى فيها وهى مجموعة من ١٥ دولة نامية تمثل الصوت السياسى الرئيسي لدول عدم الانحياز وفى نوفمبر ١٩٩٩ استضافت مصر منتدى الدول الـ١٥ لمناقشة القضايا التجارية. وبالإضافة فان مصر عضو فى مجموعة الـ ٧٧ وهى مجموعة من الدول النامية التى تكونت عام ١٩٦٤ وكان عددها عندئذ ٧٧ ولكنها وصلت حاليا لاكثر من ١٣٠ دولة نامية.

ونظراً للتنوع الشديد بين الدول النامية فان هناك تبايناً كبيراً فيما بينها من حيث مجالات الاهتمام. وقد قام Valdes and Mc Calla بدراسة لإظهار الفروق الحقيقية بين الدول النامية وذلك عن طريق استخدام التصنيف القياسى لمستويات الدخل، والموقف التجارى، والفروق الإقليمية ، لتبيان كيف تختلف منظورات تلك الدول. كما استخدما البيانات لإيضاح ان بعض الدول النامية تشترك فى اهتمامات معينه، وبعضها الأخر يختلف بشده. وفى حين تختلف الدول النامية من حيث الدخل والموقف التجارى، الا انهم يتوقعوا مكاسب معينه من الاستمرار فى تحرير التجارة*.

ومصر هى دولة نامية مستورده للغذاء الامر الذى يضعها فى موضع مختلف عن غيرها . وبصفة خاصة فمصر تستورد القمح وتصدر الحاصلات البستانية والقطن. وفى حين تعانى بعض الدول النامية من الدعم الذى يقدمه كلا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لمزارعى القمح بدولهم، فان مصر تستفيد من ذلك حيث تستورد القمح بأسعار اقل طالما استمر الدعم. وفى حين قد تأخذ مصر بالرأى المطالب بالغاء دعم الحبوب، فانها ربما تكون اكثر اهتماماً بالدعم الأوروبى للحاصلات البستانية وموقفها الحمائى الاستيرادى من خلال المنافذ والحصص Windows and quotas وكذلك الدعم الامريكى الموجه للانتاج القطنى. والمحصلة هنا هى ان اهتمامات مصر يمكن ان تتفق مع اهتمامات بعض الدول النامية ولكنها تختلف مع البعض الآخر. وهو الامر الذى يؤكد صعوبه تشكيل موقف موحد Single position للدول النامية تجاه مفاوضات منظمة التجارة العالمية والرأى العام هو أن اتفاقية الجات فى مجال الزراعة قد نتج عنها ، على الأقل ، التقاء الدول المختلفة على مائدة

---

*Wallace E. Tyner," Trade Agreements and Issues Important for Egypt" Draft, APRP/RDI, Dec.1999.pp 5-6

مفاوضات فيما يتعلق بالقضايا الزراعية ووصولها الى اتفاق على بعض الأسس الهامة - ومع ذلك فان التنفيذ ظل بعيداً عما كان مأمولاً تحقيقه اثناء المفاوضات**.

وبالنسبة لمصر، حدد تقرير صادر عن مشروع الـ DEPRA أعدته مجموعة Nathan Associates Inc. (اكتوبر ١٩٩٩) ، ٨٥٣ التزاماً هى اجمالى الالتزامات المصرية تجاه منظمة التجارة العالمية من بينها ٤٥٢ التزامات جوهرية و ٤٠١ التزامات شفافية.

اتفاقية مصر والاتحاد الأوروبي:

منذ عام ١٩٧٧ ولمصر اتفاقية تجارة تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي. وحديثاً دخلت مصر فى التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لعمل اتفاقية جديدة الا انها لم توقع حتى الآن.

وتقوم الاتفاقية الجديدة على أساس ٤ مبادئ:

١-تحرير التجارة بقدر اكبر من الاتفاقية الأولى.

٢- الا تقل فى شفافيتها ومقدار تحرير التجارة فيها عن الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية.

٣-معاملة متساوية بالنسبة للقيمة المالية الإجمالية لكافة الحصص مع جميع دول البحر المتوسط.

٤-الا تتعارض مع اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والدول العربية.

ومما تجدر الإشارة اليه ان الاتحاد الأوروبى بصدد التفاوض مع جميع دول البحر المتوسط للوصول الى اتفاقيات مماثلة.

وإجمالا تسمح الاتفاقية الجديدة بدخول المنتجات المصنعة المصرية (باستثناء المنسوجات) الى سوق الاتحاد الأوروبى دون جمارك بمجرد توقيع الاتفاق. اما التعريفة الجمركية المصرية الموضوعة على السلع الأوروبية المصنعة فإنها تخضع للتخفيض وفق برنامج زمنى يختلف حسب تصنيف تلك السلع .

** فمثلا تخفيض عبء الديون وتنفيذ المساعدات الفنية وبناء القدرات والاصلاح الادارى والمالى كلها التزامات كانت مفروضة على الدول المتقدمة طبقا للاتفاقية ولكنها لم تنفذها . فطبقا للاتفاقية المفروض ان حجم المساعدات للدول النامية يزيد ولكن ما حدث بالفعل انها انخفضت. ففى مجال المساعدات التكنولوجية والفنية حدث انخفاض من ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٤ عقب انتهاء جولة أورجواى الى اقل من ٤٧ مليار دولار سنه ١٩٩٨ أى بمعدل انخفاض مقداره قرابة ٢٨%.

نقلا عن حديث للسفير منير زهران مستشار وزارة الخارجية ورئيس مجموعة الدول الـ ١٥ - جريدة الأخبار ٢٠٠٠/٤/١٦ " احكام الجات بين النقض والتنفيذ ".

وبالنسبة للزراعة ،فان الاتفاقية الجديدة قد وسعت المدى الزمنى Windows وزادت من حصص quotas بعض السلع كما أضافت بعض المنتجات الزراعية الجديدة. وبصفة عامة فانه يمكن القول بأنه لم تحدث تغيرات جوهرية فى اتفاق الزراعة. ومع ذلك فهناك اتفاق مبدئى على اعاده فتح المناقشات بعد ٣ سنوات من توقيع الاتفاق. ويأمل الجانب المصرى حينذاك ان يستطيع تحقيق نفاذ اكبر لسوق الاتحاد الأوروبى خاصة بالنسبة لبعض السلع الزراعية الهامة.

ومما يذكر انه قد حدث التعديل الوزارى المصرى الأخير (نوفمبر ١٩٩٩) قبل توقيع الاتفاقية الجديدة، الامر الذى صاحبه بعض الشعور بانه يمكن محاولة تحقيق اتفاق افضل. ومع ذلك فهناك من يعتقد بانه من الأفضل توقيع الاتفاقية الجديدة الان لتحقيق المكاسب التى تتضمنها ثم السعى لتحقيق مكاسب اكبر بعد ثلاث سنوات.

ويعتبر دعم الاتفاقات فى أوروبا حاليا اكثر ضعفاً مما كان عليه الحال فى السابق. ففى ظل الاتفاق الحالى فان السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبى " CAP " ، والتى تستخدم الدعم السعرى ومخصصات معينه Set asides لمساعده الزراعة ، معفاه من عقوبات منظمة التجارة العالمية. فمدخل "الكاب" يصنف على انه "صندوق أزرق" * وهو مشروع فى ظل الجات. وفى الجولة الأخيرة، تفاوض الأوروبيون فى وسائل بقاء عناصر "الكاب" كما هى. فإنتاج الحاصلات البستانية من دول جنوب أوروبا يحميه نظام شديد التعقيد من مدى زمنى للنفاذ entry windows، والحد الادنى لأسعار الدخول ، والحصص، slightly modified minimum entry price (وهى تحوير بسيط للحد الادنى لسعر الدخول).

والحصص المرتبطة بمعدل تعريفة جمركية ، والتعريفات الجمركية القيمية. كما ان توسع الاتحاد الأوروبى شرقا ليضم الزراعة الخصبة لكل من بولندا والمجر سيكون ممكنا من خلال استعمال برنامج الاحتياطي المستخدم بالنسبة للحبوب.

وهذه السياسات الحمائية للبساتين وللحبوب هى بالضبط ما تبغى الدول النامية (بساتين) وأمريكا (حبوب) تقليصها. ومن الناحية السياسة فانه يصعب جدا على الاتحاد الأوروبى ان يمنح تسهيلات فى هذه المجالات. ومعظم التسهيلات التى يكون الاتحاد الأوروبى على استعداد لمنحها على السلع البستانية قد تم منحها بالفعل من خلال الاتفاقات الثنائية مثال ذلك الاتفاق المصرى مع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة الى تلك المشاكل يواجه الاتحاد الأوروبى

---

* يتضمن الصندوق الازرق المدفوعات الخاصة ببرامج تحديد الانتاج طالما انها تعتمد على تحديد المساحة وتحديد الغلة وبما لا يتعدى ٨٥% من المستوى الاساسى للانتاج. ومن امثلتها برامج التعويض بالاتحاد الأوروبى ، والنظام الأمريكى السابق المسمى Price/deficiency paymem system.

مشاكل اخرى مثل مشكلة الموز والقلق العام بخصوص سلامه الغذاء (هرمون اللحم وقضايا المنتجات المحورة وراثيا). وتأمل الولايات المتحدة وكندا ان يتم حل تلك القضايا لصالحها، وفى نفس الوقت لايريد الاتحاد الأوروبي مجرد رؤيتها فى قائمة المباحثات. وعليه فان الاتحاد الأوروبي تواجهه صعوبة دخول مفاوضات متعددة الأطراف كذلك.

المفاوضات التجارية المصرية الأمريكية:

اتسمت فترة أواخر الثمانينات واوائل التسعينات بالولايات المتحدة الأمريكية بدعم واسع النطاق للمفاوضات متعددة الأطراف ، فعلى الرغم من وجود معارضه الا أن مصالح عريضة ومتنوعة دعمت أهداف المفاوضات. وقد منح الكونجرس الرئيس الأمريكى" سلطه المسار السريع " **Fast Track authority** " بالنسبة للمفوضات التجارية. وبمقتضى هذه السلطة يخول الكونجرس للرئيس الحق فى التفاوض بشأن اتفاقية تجاره بالنيابة عن الدولة مع احتفاظ الكونجرس ، بعد الوصول الى الاتفاقية ، بحق قبول او رفض الاتفاقية دون ان يتدخل فى تعديلها باى شكل من الأشكال. وفى عام ١٩٩٩ انكر الكونجرس هذا الحق على الرئيس الحالى الامر الذى سيستمر حتى انتخاب رئيس جديد عام ٢٠٠١.

وبالنظر الى الترتيبات الحالية يتضح ان بعض السلع المصرية لها وصول تفضيلى **preferential access** بالاسواق الامريكية. والوضع الحالى للمفاوضات المصرية - الامريكية يسمى "تيفا" **TIFA** اى اتفاقية اطار التجارة والاستثمار **Trade Investment Framework Agreement**. وهذه تعتبر مقدمة لمفاوضات نهائية لاتفاقية تجاره حره تستلزم "سلطه المسار السريع" المشار اليها آنفا. ومن المتوقع ان تكون اكثر شمولية عن اتفاق التجاره المألوف أو النمطى **Standard trade agreement** وتتضمن قضايا مثل حماية حقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة وهى اكثر قربا من الناقتا.* ويجرى عقد الاجتماعات كل ستة شهور تقريبا على أمل ان يحدث بعض التقدم على الجانبين فى كل دوره. فكلا الطرفين يود نفاذا اكبر للسوق. فمصر رغبت وحققت زيادة فى حصتها التصديرية من المنسوجات. كما عرض على مصر ما سمى الحصول على منطقة استثمار مميزه **Qualified Investment Zone** ، وهى حاليا تحت الدراسة. وفى ضوء هذا البرنامج يسمح للصادرات من هذه المنطقة بالدخول معفاة من التعريفة الجمركية .

---

* Ibid.

اتفاقات تجارة أخرى:

هناك عده اتفاقات تجارة حره أخرى بين مصر وعدد من الدول إما قيد المناقشة أو قيد التنفيذ. " فالكوميسا " واتفاقات التجارة الحرة العربية على رأسها. وقد انضمت مصر الى الكوميسا ١٩٩٨، وهذه الاتفاقية تستهدف إقامة منطقة تجاره حره بحلول عام ٢٠٠٠، وهيكل تعريفة جمركية شامل بحلول عام ٢٠٠٤. الا ان الواردات والصادرات الى دول الكوميسا لاتتجاوز ١% من إجمالى الواردات والصادرات وعليه فان اثر الكوميسا لا يتوقع ان يكون ملموسا. كذلك تم توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية "أفتا" عام ١٩٩٨. وهذه الاتفاقية تمثل امكانية لزيادة الصادرات المصرية للدول العربية الأخرى خلال ١٠ سنوات . ومع ذلك فكثير من السلع مستبعده من الاتفاقية. وفضلا عن الاتفاقية العربية متعددة الأطراف توجد لمصر اتفاقيات ثنائية مع كل من الاردن ، وتونس ، والمغرب ، كما تتفاوض مع عدد آخر من الدول العربية. وبالاضافة الى ذلك تجرى مصر حاليا عده اتفاقات مع دول أو مجموعات من الدول مثال ذلك مجموعة "الإفتا" الأوروبية .

تكامل الزراعة مع الاقتصاد المحلى والدولى

هناك تداخل متنام وعدم يقين متزايد تعتور ان الزراعة فى العالم اليوم . وهناك ٣ عوامل يمكن ذكرها من بين مسببات هذه الاتجاهات :

(١) ارتفاع الفائض المسوق كنسبة مئوية من الناتج الزراعى وهو ما ينطوى على ان هناك نمو لسلعية الزراعة وبالتالى تعرضها المتزايد لتحركات معدلات التجارة

(٢) النمو السريع فى التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وما يصاحبه من اعتماد متزايد من جانب الدول النامية على استيراد الغذاء والعلف خاصة تلك الدول التى تتسم بارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية .

(٣) الزيادة المستمرة فى عدم استقرارية السلع الزراعية التجارية مقاسه بالعملات المحلية حيثما ينشأ جزء كبير من هذه الظاهرة (عدم الاستقرارية) من تحركات راس المال الدولى وتقلبات معدلات تبادل العملات (أسعار الصرف) .

هذا النمو فى التكامل الزراعى فى الاقتصاد المحلى والدولى لاشك يستلزم إعادة صياغة الخيارات والتحديات التى تواجهها الدول النامية عند قيامها بتصميم استراتيجيات أمنها الغذائى وفى تخطيط السياسة الزراعية.

الأمن الغذائي :

اتجهت معظم الدول حديثا الى تعريف استراتيجيات الامن الغذائى التى من شأنها احداث توليفة متوازنة من الاكتفاء الذاتى والميزة النسبية . ولا يمكن الاعتماد على احد هذين العنصرين وحده لانه لا يمكن تحقيقه منفردا .

لان الاكتفاء الذاتى ينطوي على تكلفه شديدة الارتفاع أما التطبيق المباشر لنظرية الميزة النسبية فهو استاتيكي وينطوى على مخاطره شديدة فضلا عن ان له أثارا سلبية على بعض قطاعات السكان التى لا تتسم بالتنافسية او بالقدرة التنافسية فى اقتصاد مفتوح وتجد نفسها غير حائزة لاى مصدر من مصادر الدخل وعليه فان الأمن الغذائي يمكن استيفاؤه من خلال ما يتوافر من السلع مع تحديد حصص لبعض الفئات وما يتوافر من السلع اما ان يكون من الإنتاج المحلى او من التجارة الخارجية وبالتالى فان متغيرات الاختيار هنا هى:

١-ماذا ننتج للاستهلاك المحلى ؟

٢-ماذا ننتج للتصدير ؟

٣-وماذا نستورد ؟

ويمكن تحسين الأمن الغذائى المصرى الإجمالى عن طريق أعاده تخصيص الموارد بين سلع الغذاء (الحبوب) والسلع النقدية (القطن) . وكلما كانت درجه عدم الرغبة فى تحمل المخاطرة كبيرة كلما كان هناك توسعا فى إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل النقدية على حساب خفض إسهام الزراعة فى جلب المتحصلات الأجنبية الصافية .

وقد أظهرت الدراسات الامبريقية ان عدم الامن الغذائى هو داله كل من تحركات الأسعار العالمية وتقلبات غله الحاصلات الزراعية المصرية . إلا أن المصدر الأول للعشوائية اى تحركات الأسعار العالمية كان معامل تغايره اكبر بمقدار ٣,٨ مره عن معامل تغاير غله الحاصلات الزراعية المصرية .

ومن هذا النقاش نخرج بأنه لكى تزيد من صادرات السلع الغذائية فانه ينبغى ان تستعمل توليفة معقده من السياسات والإجراءات لمواجهة موضوع الأمن الغذائى . وهناك قائمة طويله من السياسات والإجراءات المطبقة لاستيفاء هذا الهدف الدقيق للسياسة الاقتصادية المصرية .

التجارة الخارجية فى السلع الزراعية الرئيسية :

جدول ١- (الاهمية النسبية للصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة ٩٢ /١٩٩٧)

الصادرات	٪	الواردات	٪
قطن خام	٢٩,٥	قمح ودقيق	٢٧,٤
ارز	١٨,١	زيوت وشحوم	١١,٦
بطاطس	١٤,٢	ذرة	١٠,٣
برتقال طازج	٤,٤	لبن ومنتجات البان	٥,٦
بصل طازج	٤,٠	لحوم مجمده	٥,٥
حاصلات اخرى	٢٩,٨	سكر مكرر	٢,٣
اجمالى	١٠٠٪	سلع اخرى	٣٧,٣
		إجمالى	١٠٠

وتمثل الدول العربية اكبر سوق استيرادى للسلع الزراعية المصرية وخصوصا الأرز والفواكه والخضراوات إذ تستورد ٤٠% من اجمالى الصادرات الزراعية المصرية ، وتحتل دول الاتحاد الأوروبى المرتبة الثانية وتستورد اكثر من ربع الصادرات الزراعية المصرية وهم يستوردون البطاطس والنباتات الطبية والعطرية والخضر والأرز والقطن والموالح . وتأتى الدول الافرو اسيويه فى المرتبة الثالثة ، ثم دول الكومنولث المستقلة فى المرتبة الرابعة.

الميزة النسبية والميزة التنافسية :

درس كل من مايكل فيربانكس واستانس ليندساى فى كتابهما بعنوان "الحرث فى البحر" (١٩٩٧)[1] عواقب المغالاة فى الاعتماد على المزايا النسبية فى ظروف السوق العالمى الجديد ومن خبرتهم الطويلة فى دول امريكا اللاتينية والاتحاد الروسى وجنوب افريقيا استطاعوا تحديد طرق توضح للمنشآت وللصناعة كيف يمكن لكل منها تخطى الميزة النسبية للوصول الى أوضاع صحية ودائمة للميزة التنافسية منها.

١- ان تبدأ بفهم أنماط السلوك غير التنافسي الذى اتبعته المنشآت والصناعة فى الماضي .

٢- استعراض ماسة بورتر التى تحدد العناصر الأساسية للإستراتيجية التنافسية .

٣-عرض الفرص الموجودة بإعادة خلق وضع تنافسى جديد بالصناعة .

1- Fairbanks M., and Lindsay S., "Plowing the Sea", Cambridge: Harvard Business School Press, 1997.

٤-ثم مناقشة خواص الصناعة اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية الجديدة .

٥- واخيراً يتم تحديد الأثر الذى تحدثه تلك الإجراءات على المنشأة والصناعة ككل بالنسبة لدورها كمساهم فى التشغيل والدخل للاقتصاد المصري .

ان الاختلافات الجوهرية بين الميزة النسبية والميزة التنافسية تعتمد على ما أوضحه Michael Porter 1990 فى كتابه بعنوان " الميزة التنافسية للأمم (١٩٩٠) [٢] والتى تتسم بما اسماه العناصر الأربعة للماسة " The Four Elements of the Diamond " (شكل ١ بالملحق) وهى عناصر تتفاعل مع بعضها البعض فى شتى الاتجاهات ويلزم تناولها مجتمعة فالميزة النسبية تعتمد على وجود مخزون أو عطاء طبيعى من عناصر الإنتاج وكلما زاد المخزون انخفضت تكاليف الإنتاج أما الميزة التنافسية فتعتمد على القدرة على خلق عناصر إنتاج جديدة ومحسنة وبنفس الدرجة توفير ظروف أفضل لعناصر الماسة الثلاثة الأخرى وهى :

أ- استراتيجية تنافسية للمنشآت.

ب- زيادة الطلب على المنتجات من خلال الأنشطة والسياسات المختلفة.

جـ- وجود شبكة من المؤسسات والصناعات المرتبطة والمدعمة.

توقعات أوضاع بعض الحاصلات الرئيسية فى إطار الجات

مقدمة:

حتى بعد جولة الجات لازالت الأسواق الزراعية على المستوى العالمى خاضعة للحماية الشديدة. فالاتحاد الأوروبي حول الضريبة المتغيرة variable levy الى تعريفة نوعيه Specific tariff يجرى تغييرها كل أسبوعين على الأقل. وبمعنى آخر فهى بالمفهوم الاقتصادى كما هى ضريبة متغيرة. وكذلك غير الاتحاد الأوروبى الحد الأدنى لأسعار الدخول minimum entry prices الى أسعار الدخول المرجعيه reference entry prices . والعملية تظل مشابهة ، وان لم تكن تشابة كامل، ، لنظام الحد الادنى لسعر الدخول القديم. كما حافظ الاتحاد الأوروبى على نوافذ الاستيراد import windows للسلع الزراعية الرئيسية. وفى حالات عديده تم تحويل الحصص الى معدلات تعريفة حصصيه Tariff-rate quotas، لكن فى الممارسة العمليه لا يختلف الأمر. ومن الإنصاف ان نقول ان النفاذ الى الأسواق الأوروبية فيما يتعلق بالسلع الزراعية لم يحدث له تحسن معنوى كنتيجة لاتفاقية الجات.

---

[٢]- Porter M., "The competitive Advantage of Nations, New York : Free Press, 1990

مما لاريب فيه ان ازدياد النفاذ السوقى هو أحد الأولويات الهامة التى تستهدف مصر، وغيرها من الدول النامية ، تحقيقها من خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية. كما ان كثيرا من الدول، بما فيها مصر، قد حققت نتائج افضل فيما يتعلق بالاتفاقات الثنائية أو اتفاقات التكتلات التجارية مقارنه باتفاقات منظمة التجارة العالمية، وبالرغم من ذلك يظل تحسين النفاذ السوقى فى حاجه لأن يكون ذو أولوية فى جولة منظمة التجارة العالمية.

وفى الولايات المتحدة يعمل نظام معدل التعريفة الحصصى tariff-rate quota system بالنسبة للسكر بشكل فعال تماما مثل نظام الحصص القديم. كذلك فان واردات الأبان لازالت مقيدة. اما بالنسبة للحاصلات البستانية فان الدخول لا يشكل مشكلة كبيرة الا ان المكسيك لها أفضلية نفاذ preferred access من خلال النافتا ، وهى تشكل منافسا قويا. كما حققت دول أمريكا اللاتينية الأخرى نجاحا فى السوق الأمريكى.

ولكسب نفاذ سوقى فى اوروبا وغيرها ، فان كسب تعاطف المستهلك الأوروبى قد يكون احد العوامل المساعدة. فالمستهلك الامريكى والأوروبى لهما دخول متشابهة ، الا أن نسبه ما ينفقه المستهلك الامريكى على الغذاء تبلغ ١١,٦% من الدخل الموزع مقارنه بنسبه ١٩% فى أوروبا. ويعنى ذلك ان حمايه السلع الزراعية الخام والمصنعة يكبد المستهلك الأوروبى قدرا ملموسا من دخله الموزع. وفى هذا المجال ربما يكون مناسبا ان تقود مصر الدول النامية من خلال حمله دعائية لاقناع المستهلك الأوروبى بان خفض عوائق الاستيراد سوف يكون فى صالح المستهلك الأوروبى والمزارع الفقير فى الدول النامية. واذا كانت أوروبا تريد حماية مزارعيها فان ذلك يمكن ان يتم من خلال التحويلات الدخليه المباشرة.

القطـــن :

بالرغم من تقلب مكاسب تصديره بشكل واضح الا ان القطن لازال يمثل المحصول التصديرى الرئيسى فى مصر . ولا زلنا نعتقد ان لمصر ميزه نسبيه فى إنتاج الأقطان فائقة الطول* والطويلة** والقصيرة*** الا ان النجاح الذى تحقق على المستوى العالمى بخصوص تقليل الفروق السعرية بين الأقطان الطويلة من ناحية والقصيرة من ناحية أخرى قد قلل من مزايا الأقطان المصرية . وهو ما يعود الى التطور الذى لحق بتكنولوجيا تصنيع القطن بحيث

---

* طول التيلة $1\frac{3}{8}$ بوصة على الأقل.

** طول التيلة $1\frac{1}{4}$ بوصة على الأقل.

*** طول التيلة $1\frac{1}{8}$ بوصة على الأقل.

امكن إنتاج منسوجات فائقة الجودة من القطن الطويل والقصير مثلهما فى ذلك مثل القطن فائق الطول.

فخلال الحقب الماضية وقبل التسعينات من القرن العشرين حينما كانت المزايا النسبية تحدد من يمتلك السوق العالمى ويستحوذ على النصيب الأكبر من هذه السوق ، كان مزارعو القطن المصري ومصنعيه متميزون من حيث الانجاز . فوجود التربة الجيدة بدلتا النيل وباستخدام أساليب التربية المتفوقة بواسطة الباحثين المصريين ، كلها عوامل أدت الى إنتاج الاقطان المصرية تحت ظروف موافقة بشكل قريب من الظروف المثالية ، فأنتجت مصر الأقطان الفائقة فى العالم وهى الأقطان التى سادت سوق القطن طويل التيله فى الثمانينات وما قبلها من القرن الماضى.

وحينئذ ظهرت الأصناف المنافسة وهى البيما وبركات كما قام خبراء التصنيع بتطوير واحكام التكنولوجيات التى سمحت بتحويل الأقطان قصيرة التيلة الى غزول تتسم بنوعيه أفضل من السابق سواء كقطن صافى أو قطن مخلوط مع الألياف الصناعية . وفى نفس الوقت استمر كل من منتجي القطن الزهر ومصنعي الغزول القطنية فى المحافظة على موقفهم الذى يؤكد بأن نوعيه القطن المصري ومنتجاته القطنية كانت الأفضل بالأسواق والمتفردة فى الاستعمالات النهائية التى تستلزم الأقطان فائقة الجودة .

وبهذا الموقف فقد أعطوا منتجاتهم سعراً أعلى من نظائرها المنافسة . الامر الذى كانت له آثار عكسية ولغير صالح المنتجين والمصنعين المصريين خاصة بعد ما بدأت جوده المنتجات التى يعرضونها فى الأسواق فى التدهور . فالأسعار المرتفعة لمنتجات بدأت نوعيتها تتناقص لا يمكن ان تحافظ على النصيب السوقى وبالتالى تقلص بشده النصيب السوقى للقطن المصرى.

وقد ساهم عاملان أساسيان فى انخفاض تميز صناعة القطن المصري . اولهما انهيار أسواق أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والتى كانت تسودها اتفاقات التجارة التبادلية للسلع مع مصر لمدة عشر سنوات مع أهتمام قليل بالجودة وبالتوقيت . وثانيهما انتقال شطر لا يستهان به من المستهلكين من استعمال الزى التقليدى النمطى الى الزى الذى ينأى عن التقليدية والرسميات Casual wear . الا أن هذين العاملين لم يكونا الا مظهراً لتمسك مصر الشديد بمبدأ الميزة النسبية وهو الأمر الذى أبعد التجار والصناع عن البحث عن وسائل جديدة للمنافسة .

وقد اتجهت مصر دائماً الى المغالاة فى تسعير منتجاتها القطنية ، ولازال الشعار يسمع حتى الآن فى فروع الصناعة القطنية المختلفة : " أن القطن المصري يبيع نفسه " وانه لا

توجد ضرورة للتسعير التنافسي ولا للنوعية المتميزة فى الصناعة . فلأنه قطن مصري فهو الأفضل وعلى السوق ان يدفع ما يقابل تلك النوعية الجيدة.

وفى حين استمرت مصر فى المحافظة على هذا الاتجاه ، فان السوق العالمى اصبح اكثر تعقلاً ورفض الاستمرار فى دفع علاوة سعريه للمنتجات الآيلة للتدهور أو التى يسهل إحلال غيرها محلها . وقد بدأ بعض ممن يعملون بمراحل انتاج وتسويق وتجاره وتصنيع القطن المصري يدركون خطأ هذه السياسة ، وبدأت تغيرات كبيرة تحدث لمواجهة عواقب السياسة السابقة ولإحراز تنافسية اكبر بما يهيأ مصر لاعاده النصيب السوقى العالمي من القطن الفائق الجودة فى الاستعمالات النهائية .

ويواجه إنتاج وتصدير القطن حاليا بعض المشاكل ، فالحد الادنى للسعر Floor Priceحدد عند ٥٠٠ جنيه مصرى عامى ٩٦ ، ١٩٩٧ بما يفوق السعر العالمى بحوالى ١٥٠ جنيه، ووفقاً لاتفاقيه الجات فان الحد الادنى للسعر لا يجب ان يتجاوز السعر العالمى . وعليه خفض السعر المحلى عام ١٩٩٨ الى ٣٥٠ جنيه . وهو نفس السعر فى ١٩٩٩ وفى سنه ١٩٩٨ كان السعر منخفضا ولم تكن الظروف الجويه مواتية مما اثر على القطن وسبب خسائر لزراع القطن .

الارز :

يتركز إنتاج الأرز فى عدد محدود من الدول الأسيوية فاكثر من ٨٣% من الإنتاج العالمى يتم إنتاجه فى الصين ، الهند ، إندونيسيا ، بنجلاديش ، تايلاند ، فيتنام ، بورما ، واليابان . وتساهم الصين والهند وحدهما بحوالى ٥٧% من الإنتاج العالمى .

وفى نفس الوقت تستهلك ٧ من هذه الدول اى باستبعاد بورما ٨٤% من إجمالى الاستهلاك العالمى . وبالطبع فان هذا الوضع يترتب عليه محدودية التجارة العالمية فى الأرز اذ يدخل التجارة العالمية حوالى ٤% فقط من إجمالى الإنتاج الارزى العالمى فى صورة ارز ابيض . ويحتكر صادرات الارز الدولية عدد محدود من الدول هى تايلاند ، امريكا ، باكستان ، الصين ، بورما ، استراليا ، فيتنام .

وقد ظهر أحد الاثار الاوليه الهامة للاتفاق النهائى لجولة اورجواى فى قيام اليابان فى رفع مؤقت لحظر استيراد الأرز وبالتالى دخولها كمستورد صافى للأرز- وهو ما يبرز تغيرا كبيرا فى التجارة العالمية للازر - ومن المتوقع أيضا قيام الدول الاوروبيه وبصفة خاصة

Swanberg Kenneth, Creating Competitive Advantage : Moving Beyond Comparative Advantage for Egypt Cotton Industry, APRP,1999.

بعض أعضاء الاتحاد الاوروبى مثل فرنسا وإيطاليا بتخفيض إنتاجها الارزى كنتيجة لخفض دعم الصادرات . وعليه فمن المتوقع حدوث طلب استيرادى ارزى اكبر من قبل أوروبا خاصة الاتحاد الأوروبى كنتيجة لتنفيذ اتفاقية الجات .

وكما هو معروف فان العامل الأساسى الحاكم لإنتاج الأرز المصرى هو مدى توافر مياه الرى. وتعتمد استراتيجية وزارة الموارد المائية والرى على الا تزيد رقعة الأرز عن ٧٠٠ ألف فدان سنوياً(*). ومع ذلك يزرع المزارعون عاده مساحة تتراوح من ١,٤- ١,٥ مليون فدان نتيجة لعده عوامل منها الأربحية النسبية المرتفعة للأرز . وبالطبع تحتل مصر المرتبة الأولي فى إنتاجية الأرز اذ تبلغ ٣,٥ طن للفدان . وفى عام ١٩٩٧ على سبيل المثال بلغ الإنتاج الإجمالي ٥ر٥ مليون طن ارز شعير مما سمح بتصدير ٢٠١ ألف طن أرز ابيض.

وتتسم التجارة الدولية للأرز بسمات منفردة تجعلها تختلف عن تجارة القمح والحبوب الخشنه، وتتضمن تلك السمات حجم التجارة ، وتحديد السعر، ونمط التجارة. **أولا** تجارة الأرز محدوده اذ أن اقل من ٥% من إنتاج واستهلاك الأرز العالمى يدخل التجارة العالمية، وتزداد هذه المحدودية شدة بخاصية أخرى وهى ان السوق العالمى للأرز ينقسم الى شرائح إنتاجيه لأنماط ارزيه دقيقة التحديد، وبالمثل تفضيلات استهلاكية محدده المعالم ، فالأنماط منها الطويل والمتوسط والقصير، وبالنسبة لخواص التجهيز والطهى فمنها البنى والمطهو جزئيا Parboiled والجلوتينى والعطرى، وبالنسبة للجودة فمنها العالية والمتوسطة والمنخفضة وكلها تعتمد بشكل أساسى على نسبه الكسر مع عوامل أخرى.

ثانيا : الخاصية الثانية هى ان استهلاك الأرز يميل لأن يكون قليل المرونة نسبيا فى الدول المستهلكة الرئيسية نتيجة نقص البدائل المناسبة المقبولة من المستهلكين ولاستعمالاته البديلة المحدودة حيث لا يستعمل كعلف حيوانى أو لأغراض صناعية. كذلك تنشأ قله المرونة السعرية نتيجة السياسات السعرية المنعزلة التى تطبقها معظم الدول المنتجه والمستهلكة، فالأرز يتسم بأنه يحظى بمعدلات حمائية تعتبر من بين أعلى معدلات الحماية بالنسبة للسلع الغذائية التجارية فى العالم.

ثالثا: من الناحية الجغرافية تتركز الدول الرئيسية فى إنتاج واستهلاك الأرز فى آسيا وهى دول تخضع لحد بعيد لنفس الظروف المناخية، ويتسم مناخ المونسون Monsoon climate

(*) واحيانا اخرى يشار بان الحد الأقصى لا يجب ان يتجاوز ٩٠٠ الف فدان سنويا

الآسيوى بدرجة معتبرة من اللا يقين وبالتالى فإن سوق الأرز يخضع للتقلبات المناخية التى تنتاب معظم الدول الآسيوية.

رابعا: نظرا لوجود الشرائح السوقية للأرز فان تكون السعر وانتقاله يميل لأن يكون ابطأ وأقل كفاءة عن غيره من الحبوب ، كما أن أسواق الارز الآجلة والاختيارية ليست متطورة، ومعظم تجارة الأرز تتم عاده على أساس تعامل بين حكومة واخرى، وليست هناك معايير أو درجات أرزيه مقبولة من الجميع ، وهذه العوامل مجتمعه يترتب عليها سعرا شديد التغير وبيئة تجارية متقلبة فى أسواق الأرز العالمية.

أما مستقبل صادرات الأرز المصرى فينبغى تقييم حجمها الممكن تحقيقة فى إطار سوق الأرز اليابانى متوسط طول الحبه. وهذه السوق تتضمن عددا قليلا من الدول مما يجعلها سوقا أقل تعقيدا. فتشمل الدول المصدرة الرئيسية الولايات المتحدة وإيطاليا وأسبانيا والصين ومصر وتايوان . اما المستوردون الرئيسيون فهم دول البحر الابيض المتوسط مثل الجزائر والاردن وسوريا وتركيا واسرائيل، ودول شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الشمالية والجنوبية وتايوان. والدولتان اللتان تعتبران هامتان من حيث انتاج الأرز طويل الحبه ومتوسط الحبه هما الولايات المتحدة والصين. وتعكس الأسعار السائدة بالولايات المتحدة منذ اوائل التسعينات لكل من الارز الطويل والارز متوسط الحبه علاوة سعرية لصالح متوسط الحبه بلغت ١٠٠ دولار للطن فى منتصف التسعينات. وقد تنوعت الدول المستوردة للأرز المصرى تنوعا كبيرا فى الماضى فكانت شرق أوروبا مستوردا مهما خاصة فى فترة التجارة بنظام الصفقات المتكافئة، كذلك كانت أوروبا الغربية سوقا استيراديا مهما للأرز المصرى خلال ١٩٨٧-١٩٩١. الا انه خلال الحقبة الأخيرة كانت الدول المستوردة الرئيسية هى الدول العربية المجاورة وهى سوريا وليبيا والأردن.

وفى دراسة قامت بها مصلحة الدراسات الاقتصادية بوزارة الزراعة الامريكية(*)عن انتاج وواردات الأرز وعدد السكان والاستهلاك الاجمالى والفردى لدول مختاره من منطقه شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، اتضح أن الدول المستوردة للارز القريبه جغرافيا من مصر سوف تستمر مستوردا هاما له، كما أن عددا كبيرا من هذه الدول قد خفض أو الغى الحواجز التى كانت قائمة امام استيراد الارز، كما احتل استيراد الأرز أولوية عالية فى تخصيص العملات الأجنبية.

---

* USDA –ERS, African and the Middle East Situation and Outlook, RS-9303, Washington D.C., 1993.

وقد بلغ حجم سوق الارز متوسط الحبة فى السنوات الاخيرة حوالى ١,٥-٢ مليون طن اى حوالى ١٥% من التجارة العالمية للأرز موزعا كالآتى:

جدول ٢- الاهمية النسبية لصادرات الارز متوسط الحبه من الدول الرئيسية

الدولة	مليون طن	٪
الولايات المتحدة	٠,٦	٣٢,٤
استراليا	٠,٥	٢٧,٠
الاتحاد الأوروبى	٠,٣	١٦,٢
الصين	٠,٢	١٠,٨
مصر	٠,١٥	٨,١
تايوان	٠,١٠	٥,٤
	١,٨٥٠	٩٩,٩

ونظرا للتوليفة الخاصة للدول التى تكون هذه السوق سواء مستوردة أو مصدرة فان اتفاقية الجات يتوقع ان يكون لها تأثير معنوى سواء من ناحية السعر أو الكمية. فمطلب الحد الأدنى للنفاذ minimum access requirement يتوقع - بعد تنفيذه - ان يزيد حجم السوق بمقدار مليون طن وهو ما يعادل ٥٠% من حجم التجارة عام ٢٠٠٠. اما الأثر السعرى فانه سوف يحدث نتيجة التوسع فى الطلب ونتيجة لخفض دعم الصادرات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى اللتين درجتا على تقديم دعم كبير لصادرات الأرز متوسط الحبه الموجه لدول البحر الابيض المتوسط بصفة خاصة من الولايات المتحدة تحت برنامج ترويج الصادرات الأمريكية EEP.

واجتهادا للتنبؤ بأثر اتفاقية الجات على صادرات الأرز المصرى تم ابتكار نموذج أرزى قطاعى وأدرج ضمن النموذج الأرزى العالمى الذى طورته جامعة أركانساس University of Arkansas Global Rice Model (AGRM) للتنبؤ بالإنتاج والاستهلاك والتجارة والأسعار للاقتصاد الأرزى العالمى. وفى هذا الاطار تم تطوير تنبؤ بالاقتصاد الأرزى المصرى لاستخدامه لتقييم عدد من السيناريوهات البديلة.

وكما هو معروف فقد ظلت التجارة الدولية للارز تعانى خللا لسنوات طويلة من قبل الدول النامية أو المتقدمة على السواء بهدف حمايه المنتجين أوالمستهلكين. فكانت اجراءات دعم الانتاج المحلى ووضع عراقيل شديده أمام الواردات اجراءات عامة تتبعها دول العالم، ولكن وبعد اتفاقيه الجات الحديثة فان كافة التدخلات الحكومية الحدودية border interventions سيتم تحويلها الى تعريفات، وفى نفس الوقت تقوم الدول المتقدمة بخفض التعريفة على الواردات الزراعية بمعدل ٣٦% على مدى ٦ سنوات كما تقوم الدول النامية بخفض تلك

التعريفة بمعدل ٢٤% على مدى ١٠ سنوات ، كما تحد اتفاقية الجات ايضا من الدعم الموجه للانتاج ودعم التصدير.

وتنطوى الجات على اتفاقية خاصة للأرز، ووفقا لها:

- على اليابان ان تستورد أرزا تحت مطلب الحد الأدنى للنفاذ بحيث تشكل وارداتها ٤% من إجمالى الاستهلاك المحلى بها عام ١٩٩٥ ثم تزيد النسبه الى ٨% خلال ٥ سنوات.
- وعلى كوريا الجنوبية ان ترفع الحظر عن استيراد الارز بأن تستورد حدا أدنى مقداره ١% من اجمالى الاستهلاك المحلى بها عام ١٩٩٥ ثم يزيد تدريجيا حتى يصل الى ٤% عام ٢٠٠٤.
- وعلى الاتحاد الأوروبى ان يخفض التعريفة الأرزية بمعدل ٣٦% ، كما انه التزم بالمحافظة على العلاقة بين سعر الاستيراد المجمرك duty- paid والسعر المدعوم.
- كما ان كلا من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ملزم بخفض دعم الصادرات بمعدل ٣٦% بمعيار القيمة expenditure وبمعدل ٢١% بمعيار الكمية من متوسط الفترتين ٨٦-١٩٩٠ أو ٩١-١٩٩٢ ايهما أعلى.

ووفقا للنموذج المشار اليه (AGRM) الذى يحاكى سوق الأرز المصرى وسوق الأرز العالمى مع الجات وبدونها ، فان نتائج النموذج تشير الى توقع ازدياد التجارة العالمية الأرزية الصافيه من ١٢,٨ مليون طن عام ١٩٩٤ الى ١٥ مليون طن عام ٢٠٠٣ اى بمعدل زيادة مقداره ٥% مقارنا بسيناريو دون الجات.

كما يتوقع زيادة الصادرات الصافية لكل من تايلاند وباكستان وبورما (ماينمار) وفيتنام والصين ومصر. وبالنسبة لمصر فيؤكد النموذج ان الجات سيكون لها تأثير معنوى فى فتح اسواق الأرز الجابونكا Japonica rice markets . وعلى الرغم من محدودية واردات اليابان وكوريا الجنوبية الا انها ستغير مجرى تدفقات صادرات أنواع الأرز اليابانى. وسيتحسن موقف الأرز المصرى اكثر نتيجة خفض دعم التصدير الذى تمارسه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. فكما اشير اليه سابقا فان كليهما استعمل دعم الصادرات بعنف بأسواق الشرق الأوسط التى هى اسواق هامة للأرز المصرى.

وفى ضوء الجات يتوقع ارتفاع السعر العالمى للأرز عما كان عليه عام ١٩٩٤ وهو ٢٥٨ دولار للطن الى ٣٠٨ دولارا للطن عام ٢٠٠٣. أما الأرز التايلاندى فسعر تصديره من المتوقع ان يرتفع بتأثير الجات بنسبه ١٥,٣% عما كان عليه عام ١٩٩٥ كما يرتفع بنسبه ٦,٥% مقارنا بالسعر المتنبأ به بدون الجات بحلول عام ٢٠٠٣.

ومع ذلك ففى ظل النظام التسويقى التجارى الحالى فى مصر(*) فان السعر العالمى تأثيرة قليل عل السعر المحلى. وبالتالى فإن تنبؤات تشير الى انه لن يكون هناك تأثير على الرقعة الأرزية المصرية، وعلى الأغلب لا تأثير على الغلة ، أما إجمالى الإنتاج الأرزى المصرى فمتوقع ان يزيد بنسب ١% فقط، اما الاثر على الاستهلاك فيتوقع ان يكون ضئيلا. ولكن من ناحية أخرى فان الصادرات الأرزية المصرية يتوقع لها ان تزيد مقارنه بما كانت عليه عام ١٩٩٥ حيث بلغت حوالى ٢٩٠ ألف طن الى حوالى ٤٣٣ ألف طن اى بزيادة تقدر بـ ١٤٣ ألف طن أى بحوالى ٤٩% عام ٢٠٠٣(**).

والخلاصة: انه من المتوقع ان يكون لاتفاقية الجات اثرا اكثر عمقا على التجارة الارزية الدولية عن غيره من السلع الزراعية نظرا للأهمية النسبية للنفاذ السوقى الأرزى الى اسواق اليابان وكوريا الجنوبية، وللاحكام الخاصة بخفض دعم التصدير بالنسبة للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ، ونظرا لأن هذه الترتيبات تؤثر مباشرة على اسواق الأرز الجابونيكا اى متوسط الحبه فانه سيكون لها اهميه خاصه فى تحسين الفرص التسويقية التصديرية للارز المصرى فى أسواق البحر الابيض المتوسط بصفة خاصة.

القمح :

فى مواجهه الاتفاق النهائى لجولة اورجواى ، تعزز وزارة الزراعة الجهود لتشجيع المزارعين على التوسع فى مساحة القمح على حساب مساحة البرسيم وهى جهود لاتتعارض بل تنسجم مع صندوق السياسات الخضراء الذى يجيزه الاتفاق النهائى. فجوله اورجواى اهتمت بتكوين مخزون للامن الغذائى وذلك من خلال استثنائة من التزامات خفض الانفاق أو الدعم . ومع ذلك هناك تاكيد على الشفافية المالية لهذا المخزون بحيث تشترية الحكومة بسعر السوق ، وفى نفس الوقت غير مسموح ان يشتريه المستهلكون بأسعار تقل عن أسعار السوق .

---

* بالرغم من الاصلاحات العميقة فى السياسات الزراعية والتسويقية الارزية المصرية الا ان القطاع العام لازال له دور بالنسبة لتسويق الأرز وذلك بامتلاكه وتشغيلة للجزء الأكبر من الطاقة الارزية المضربية المصرية الحديثة.

** Wales J. Eric, "Prospects for Egypt in the International Rice Market" paper presented for presentation at the workshop, GATT, Potential Opportunities for Egyptian Agriculture, Ministry of Agriculture and Land Reclamations, April 18-19,1995,Cairo, Egypt.

والهدف الأساسي لهذه الإجراءات والجهود هو دعم الحملة القومية لزيادة إنتاج القمح بحيث يصل الى ٨ مليون طن عام ٢٠٠٠ . وهذا اتجاه هام حيث ان الإنتاج المحلى الحالى البالغ ٦ مليون طن لا يغطى سوى ٥٥% من الطاقة الاستهلاكية البالغة ١١ مليون طن .

وهناك دعم تحصل عليه مصر من خلال القمح الأمريكي المصدر الى مصر تحت برنامج ترويج الصادرات الأمريكية المعروف باسم E E P بمعدل حولي ٣٠ دولار للطن . وتستورد مصر من خلال ذلك البرنامج حوالى ٢ مليون طن اى ان إجمالي الدعم يبلغ حوالى ٦٠مليون دولار . ومتوقع حدوث انخفاض لحصة مصر من القمح الأمريكي والدقيق الى حوالى مليون طن وهو ما سوف يزيد العبء على الخزانة المصرية العامة. ومع ذلك فان خلط ٢٠% من الذرة برغيف الخبز المدعم سيترتب عليه خفضا لحجم المستورد من القمح بحيث ترتفع نسبه الاكتفاء الذاتى الى ٧٠% .

الموالح :

اكثر من ٨٠% من صادرات مصر من الموالح تتكون من البرتقال سواء الطازج او المصنع . ومن اللافت للنظر ان معدلات الحماية التى تفرضها الدول المستوردة لصالح صناعه عصير البرتقال بها ، معدلات شديدة الارتفاع إذ تبلغ اكثر من ١٠ أمثال معدلات الحماية الخاصة بالبرتقال الطازج . وهذه المعدلات تبلغ ١٠٠% فى اليابان ، و ٥٠ % فى الاتحاد الأوربى ، ٣٢% فى الولايات المتحدة . وعليه فمن المتوقع ان يؤدى خفض معدلات الحماية للمستويات المتفق عليها بالاتفاق الأخير للجات الى زيادة الطلب المحلى بالدول المستوردة وبالتالي يتوقع زيادة الصادرات المصرية من البرتقال المصنع الى عصائر .

البطاطس:

لعل احد المؤشرات الدولية الإيجابية للآثار المبدئية لاتفاق أوروجواي الأخير على الزراعية المصرية كان الارتفاع الملحوظ جدا فى صادرات البطاطس المصرية الذى بلغ ٤٣٠ الف طن عام ١٩٩٥/٩٤ . وهو رقم لم يحصل فى الماضى او الحاضر وهو يعكس الطاقة التنافسية المكنونة للبطاطس المصرية بل وللحاصلات البستانية الأخرى . وتمثل مشكله العفن البنى التى تواجه صادرات البطاطس الى دول الاتحاد الأوروبي والتى يمكن حلها من خلال قواعد الجات احد انسب الوسائل لضمان حقوق الدول النامية المصدرة فى مواجهه الدول المتقدمة المستوردة . وفى السنوات الأخيرة بلغ متوسط الصادرات المصرية من البطاطس حوالى ٢٥٠ الف طن سنويا.

الا ان تجربه البطاطس توضح ان التوسع فى صادرات الحاصلات عالية القيمة مثـــل الحاصلات البستانية وهى الفاكهة والخضراوات والزهور والنباتات الطبية والعطرية قد يواجـه بالتحدى الذى تنطـــوى عليـه الاعتبـارات الصحيـة والصحيـة النباتيـة Sanitary and Phytosanitary measures التي تفرضها اتفاقية الجات الأخيرة . ومع ذلك فان الاتفاقية تشـير الى ان تلك الإجراءات ينبغي استخدامها فقط من اجل حماية الحياة الإنسانية والنباتية كمـــا لا يجب ان تؤدى تلك الإجراءات الى التمييز غير المبرر أو العشوائي بين الدول الأعضاء التـــى تمر بنفس الظروف .

قطاع الانتاج الحيوانى :

يتضمن هذا القطاع اللحوم الحمراء واللبن والدواجن والأسماك وبـالنظر إلـى تقسـيم العمل والتخصص الدولى لم يكن لمصر اية ميزة نسبية فى إنتـاج اى مـن هـذه القطاعـات الفرعية خلال مرحله تدخل الدولة . فمصر تصنف أرضها بأنها شديدة الجفاف ولا يتوافر بـها مراعى طبيعية كمصدر للغذاء الذى يشكل مكون التكلفة الرئيسي فى علف الحيوانات . فالغذاء مسئول عن ٧٠% من إجمالي التكاليف المتغيرة لإنتاج اللحـم واللبـن . ومعظـم المكونـات الغذائية لعلف الدواجن والماشية وهى الذرة الصفراء وفول الصويا بالإضافـة الـى الأدويـة البيطرية والمطهرات والمركزات والهرمونات ...الخ، تستورد من الخارج كما ان السـلالات المتطورة من الماشية والدواجن يتم استيرادها من الخارج ايضا. ومن المتوقع ان ترتفع أسـعار استيراد كل تلك البنود بشكل معنوى فى ظل قواعد الجات . وهذه الظروف والعوامل قد تـؤدى الى تزايد ضعف الميزة النسبية للإنتاج الحيواني والداجنى المصرى .

ومع ذلك فان تحقيق هدف رفع مستوى المعيشة سوف يؤدى الى ازدياد نصيب الفـرد من البروتين الحيوانى . وهذه الزيادة من المتوقع ان تكون على حساب المواد النشوية كذلـك فان إلغاء دعم الإنتاج ودعم التصدير ، الذى تطالب به الجات سوف يؤدى الى رفع تكاليف مـا تستورده مصر من اللحوم والألبان. وفى اوائل التسعينات قدر دعم الانتاج للحـوم والألبـان المصدر الى مصر بحوالى ٧-١٢% فى حالة اللحوم وبحوالى ٤٣-١٠٤% فى حالة الالبـان وبالتالى فإن الغاء هذا الدعم فضلا عن الغاء دعم التصدير فى الـدول المصـدرة يتوقـع أن يضع اللحوم والألبان المحلية فى موقف تنافسى مع المستورد وبالتالى يشجع الاستثمار فى هذه القطاعات . وجدير بالذكر ان لمصر ميزة نسبية معقولة فى حاله الأسماك واللبـن والدواجـن مقارنه باللحوم الحمراء .

ونظرا لمحدودية الميزة النسبية لانتاج اللحوم الحمراء فى مصر فان النـــاتج المحلـــى منها لن يغطى الا جزءاً من الطلب المحلى ومع ذلك فالجهود موجهة الـــى تحســين الكفـــاءة الإنتاجية للمجترات الصغيرة وللألبان وللدواجن وللأسماك . ودور الحكومة هنا ينحصر فـــى ضبط جودة مكونات العلف ، ودعم البحوث ، وتوفير الأنباء السوقية . وبصفة خاصـــة دعـم المشروع القومى للبتلو من خلال صندوق تنمية يمول من خلال رسوم تنميـــة تفـــرض علـــى واردات اللحوم ، وتحسين الخدمات البيطرية ، واستخدام ماء الصرف الزراعـــى فـــى إنتـــاج الأسماك .

وتنفذ حاليا برامج ناجحة للمساعدة فى هذا الاتجاه وذلـــك بتبنـــى المحـــاصيل ثنائيـــة الغرض مثل بنجر السكر والذرة السكرية والتى يؤدى زيادة إنتاجهما الـــى تقليـــص الفجـــوة السكرية وفى نفس الوقت توفير علف اخضر للحيوانات . ومن الأهمية القصوى العمل علـــى إيجاد حلول ممكنة وفعاله لسد الفجوة اللحمية حيث يتجه مانحى المساعدات الغذائية الى إيقـــاف هذه المنح بحلول عام ٢٠٠١ .

المنتجات الغذائية المصنعة :

من قائمة كبيرة ومتنوعة من الصناعات الغذائية يصدر بعضها الـــى الـــدول العربيـــة المجاورة والأسواق الشرق اوسطيه ، ولايصدر لأوروبا منـــها الا القليـــل باســـتثناء البصـــل المجفف ويرجع ذلك لانخفاض الجودة وعدم ثباتها الامر الذى نتج عن ضعف اجراءات ضبـط الجودة، والطلب المحلى على الأغذية المصنعة محدود نظراً لتوافـــر الفواكـــه والخضـــراوات الطازجة على مدار السنة كما ان المستهلك المصري يفضل المنتجات الطازجة ، فضلاً عـــن انخفاض القوة الشرائية وارتفاع تكاليف التسويق .

وبالنسبة لأهم عائق امام التصدير للخارج فان المنتجات الغذائيـــة المصنعـــه تخضـــع للحمايه بطريقتين . بعض المنتجات المصنعة مثل الفواكه المجمدة تعـــامل اساســـاً كمنتجـــات طازجه وتحصل على نفس المعاملة. أما المنتجات المضـــاف اليـــها ســـكر مثـــل المنتجـــات المحفوظة والمربات فإنها تخضع لضريبة محتوى السكر Sugar content tax بالاضافـــة الـــى الرسوم المعتاده regular duties . ومجموع الضريبتين يجعل من الصعوبة بمكان ان ينـــافس المصدر المصرى فى السوق الأوروبى. كما تواجه المنتجات الغذائية المصنعة ايضاً ضرائـــب فى السوق الامريكى والأسواق الأخرى. والعائق الرئيسى هنا هو مستوى الحمايه، ومـــن ثـــم فان المفاوضات القادمة ينبغى ان تركز على تخفيض التعريفة الحمائية.

(١) القواعد الصحية والصحية النباتية: SPS

يمثل استخدام هذه القواعد كعوائق للتجارة مشكلة لمصر. وابرز الحالات التى تذكر فى هذا الشأن هى العفن البنى للبطاطس. ففى عام ١٩٩٥ كان هناك اندفاع لصادرات البطاطس لأوروبا مرجعة الاساسى عجز الانتاج الأوروبي. وعقب تلك الفترة كان الإنتاج الأوروبي كافياً وبالتالي لزم الأوروبيون "طريقة ما" لاستبعاد البطاطس المصرية. وقد كان اللجوء الى القواعد الصحية والصحية النباتية هو الطريقة المختارة للتخلص من البطاطس المصرية .وقد طبق ذلك على مصر بصفة خاصة لما تتسم به من امكانية كبيرة لتصدير البطاطس ولم تتأثر الدول الأخرى التى تصدر بطاطس لأوروبا رغم ان محصولهم مصاب أيضاً بالعفن البنى. وفضلاً عن ذلك فان العفن البنى للبطاطس موجود بمناطق عديدة بأوروبا، وبالتالى فليس الأمر متعلقاً بمنع دخول مرض غير موجود بأوروبا. كما لا توجد ايه قيود فرضت داخل أوروبا تمنع نقل البطاطس من مناطق مصابة الى المناطق غير المصابة.

وليست مصر هى الدولة النامية الوحيدة المتأثرة بهذه القواعد SPS. وقد أجرى هنسون وآخرون Henson , etal مسحاً لـ ٩٢ دولة نامية فيما يتعلق بمختلف القضايا المتصله بتنفيذ قواعد الـ SPS واستخدم المسح مقياس ليكرت على اساس ان ١ يكون معنوى جداً و ٥ يكون غير معنوى جداً. والجدول (٣) يلخص النتائج عن الأهمية النسبية لمختلف القيود التجارية.التى تواجه صادرات الدول النامية الى الاتحاد الأوروبي. وقد قيم معيار SPS بانه اكثر أهمية عن تكاليف النقل،والتعريفات ، أو القيود الكمية. ومن الواضح ان قواعد الـ SPS وتطبيقها اعتبرت قيودا حاسمة.

جدول (٣) العوامل المؤثرة على امكانية تصدير الحاصلات الزراعية

العامل	متوسط الدرجة
المتطلبات الصحية والصحية النباتية	٢,١
المتطلبات الفنية الأخرى	٢,٨
الشحن والتكاليف المباشرة الأخرى	٢,٨
التعريفات الجمركية	٣,٣
العوائق الكمية	٣,٨

Source: Henson, Spencer, etal ."The Impact of Sanitary and Phytosanitery Measures on Developing Country Exports of Agricultural and Food Products" Presented at the conference on Agriculture and the New Trade Agenda in the WTO 2000 Negotiations, October 1-2, 1999, Geneva, Swiss.

ويقدم جدول (٤) الأهمية النسبية للقواعد الصحيـــة SPS بأســواق الــدول المتقدمـــة الرئيسية. ومنه يتضح ان المتطلبات الصحية SPS كانت اكثر أهمية بالـــ E.U واقل اهميـــة بكنـــدا واليابان من بين الدول الموضحة بالجدول. ولما كان الـــ E.U يمثـــل اهميـــة كبـــيرة بالنسبة للصادرات الزراعية المصرية فان أمور SPS يجب ان تكون على قمة القائمة بالنســـبة لمصر.

جدول (٤) : درجات المشاكل المترتبة على المتطلبات الصحية SPS عند تصدير المنتجات الزراعية والغذائية للدول المتقدمة

الدولة	متوسط الدرجة
الاتحاد الأوروبى	٢,١
استراليا	٢,٧ أ
امريكا	٢,٨ أ
اليابان	٣,٣ ب
كندا	٣,٤ ب

ملحوظة : الدرجات المشار اليها بنفس الحرف لا يوجد بينها فرق معنوى عند مستوى ٥%.

Source : Henson, et al Ibid.

ومن الجلى ان هناك دليل ماحق يؤكد ان احكام متطلبات SPS واجراءات تطبيقها هـــو حاجه ماسة. وينبغى ان تكون احدى الأولويات الهامة بالنسبة للمفـــاوضين المصريـــن هـــو السعى نحو احكام القواعد وزيادة الشفافية فى تنفيذها. كما ان الحصول على مساعده فنية فيمـــا يتعلق بحالات SPS هو ايضاً أمر جدير بالاهتمام.

ومع ذلك فليس من الملائم الاقتصار على بذل الجهود من اجل السعى نحو تغيير تطبيق متطلبات SPS فعلى المصدرين المصريين ايضاً ان يهتموا بتحسين ضبط الجوده. فالمستهلكون بتلك الأسواق يطلبون سلعاً ذات جوده عالية باستمرار. ويجب على المصدريـــن ان يركـــزوا اهتماماً اكبر على ضبط الجودة، فمثلاً هناك منشأه من القطاع الخاص* تهتم بضمـــان الجـــوده لصادرات البطاطس بحيث يبدأ الفحص من وضع التقاوى، واجراءات العمليـــات المزرعيـــه، وتعبئة الصادرات. وقد استمرت تلك المنشأه فى اجراء ذلك لمدة ١٠ سنوات ولم يحدث مطلقـــاً رفضاً لأى شحنه. مثل هذا المستوى من ضبط الجوده سيكون هاماً فى المستقبل اذا مـــا كـــان الهدف هو المحافظة على قدرة مصر على المنافسة الفعاله بأسواق الاتحاد الأوروبى.

*Wallace E. Tyner, Op. Cit

(٢) دعم صادرات المنتجات الزراعية:

تستلزم اتفاقية الجات ان تقوم الدول الـ٢٥ التى درجت على دعم صادراتها بتخفيض كلاً من حجم وقيمة الصادرات المدعومة عبر مده التنفيذ وهى ٦ سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و ١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية. فالدول المتقدمة عليها ان تخفض الحجم بنسبه ٢١% والقيمة بنسبه ٣٦%. اما الدول النامية فعليها ان تخفض الحجم بنسبه ١٤% والقيمة بنسبه ٢٤%. ومعظم الدول امكنها ان تنفذ التزاماتها بسهوله نظراً لأن الخفض يتم من ارقام اصليه مرتفعه Avery high base . وفى عام ١٩٩٦/٩٥ كان النصيب الاجمالى من دعم الصادرات كما يلى:

الاتحاد الأوروبى	٨٤%
جنوب أفريقيا	٨ %
سويسرا	٥ %
أمريكا	١ %
بقية العالم	٢ %

وقد انهت جنوب افريقيا برنامج دعم صادراتها تماماً سنه ١٩٩٧، وعليه فان معظم المتبقى من دعم الصادرات يخص أوروبا. ومع الاتجاه الى توسيع الاتحاد الأوروبي بضم بولندا والمجر، فانه سيكون من الضرورى ان يقوم الاتحاد الأوروبي بخفض " الدعم الداخلى للأسعار" خفضاً كبيراً لكى يفى بالتزاماته المستقبلية الخاصة بالدعم. وتتجه خطه ٢٠٠٠ للاتحاد الأوروبي فى هذا الاتجاه، ولكن ليس واضحاً ان كانت ستسير بدرجه كافية بما يؤدى الى تحقيق التزام الاتحاد الأوروبى بخفض دعم الصادرات عام ٢٠٠١.

(٣) الدعم المحلى للقطاع الزراعى:

لقد كان انجازاً كبيراً ان تنتهى جوله أورجواى من اتفاقية الجات بادخال الدعم المحلى الزراعى بجدول أعمال السياسة التجارية. وفى الحقيقة فقد حدث ذلك بتأثير التكلفة المرتفعة للدعم الزراعى المحلى فى منتصف الثمانينات لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

وقد صنفت أنواع الدعم المحلى فى الاتفاقية كما يلى:

١. الصندوق الأصفر Amber box

يتضمن معظم الحوافز المرتبطة مباشرة بالانتاج الجارى، مثال ذلك دعم الأسعار الادارية، مدفوعات لوحده الانتاج، ودعم المدخلات.

٢. الصندوق الأزرق Blue box

يتضمن المدفوعات تحت برامج تحديد الانتاج الذى يستند الى تحديد المساحة والغلة وبما لا يجاوز ٨٥% من المستوى القاعدى base level للإنتاج، مثال ذلك برامج التعويض Compensatory progroms بالاتحاد الأوروبى، والنظام الأمريكى السابق المعروف بـ target price/deficiency payment system .

٣. الصندوق الأخضر Green box

يتضمن المدفوعات المباشرة المنفصلة عن كل قرارات الإنتاج. مثال ذلك النظام الحالى بالولايات المتحدة والخاص بالمدفوعات الانتقالية للمزارعين transition payment to farmers . وأمثلة كثيرة أخرى مثل الدعم المحلى للغذاء، دعم المرافق الأساسية، والأبحاث ، والإرشاد والتدريب ، وبرامج تحسين البيئة ..... الخ.

وتطلب الاتفاقية تخفيض الدعم الذى يتضمنه الصندوق الأصفر بـ ٢٠% على ٦ سنوات بالنسبة للدول المتقدمة وبـ ١٣% على ١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية. وقد نفذت كافة الدول تعهداتها بالنسبة للتخفيض ولم تطلب الاتفاقية إجراء اى خفض بالنسبة للدعم المحلى الذى يقع تحت الدعم المحلى الأزرق أو الأخضر.

والمشكلة الكبرى فى مجال الدعم المحلى هى ان كلا من أنواع الدعم الزرقاء والخضراء قد زادت زيادة كبيرة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وذلك نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار العالمية للسلع. وعلى الرغم من ان الدعم قد صنف على انه اما تحت الصندوق الأزرق أو الصندوق الأخضر، الا انه من الواضح ان ضخامة حجم المبالغ المدفوعه كدعم من خلال اى من الصندوقين له تأثير معنوى على مستويات الانتاج وبالتالى مستويات أسعار السلع . وفى الاتحاد الأوروبى لا تعتبر انواع الدعم التى تندرج تحت الصندوق الأزرق بعيده عن الارتباط بالانتاج الزراعى، ونفس الشئ فى الولايات المتحدة فان انواع الدعم الداخلى التى تندرج تحت الصندوق الأخضر تشكل نسبه جوهرية من صافى الدخل المزرعى عام ١٩٩٩.

ومن المتوقع ان تركز المفاوضات فى المستقبل على تصفيه انواع الدعم التى تندرج تحت الصندوق الأصفر، وعلى اجراء خفض جوهرى فى انواع الدعم التى تندرج تحت الصندوق الأزرق، وإحكام تحديد ما يستأهل ان يحظى بمعامله الصندوق الأخضر. كما يتوقع ان تكون هذه المفاوضات صعبه بالنسبة للاتحاد الأوروبى بصفه خاصه فى ضوء التوسع فى قاعده الانتاج الزراعى لديه. وقد دفع الاتحاد الأوروبى حديثا بفكرة "تعددية الوظائف" التى مفادها أن القطاع الزراعى ينتج "سلعا " عديدة من بينها المرافق الريفية الأساسية، والجذب السياحى، وتحسين نوعيه البيئة .... الخ وهذا الجزء من المدفوعات الذى يقدم للمزارعين

يمكن اعتباره تعويضا مقابل هذه الوظـــائف أو المنـــافع التـــى ينتجـــها المزارعـــون Multi-Functionality Character .

(٤) حقوق الملكية الفكرية :

أصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) جزءاً من اتفاقية الجـــات. وباســتثناء الدول الاقل نمواً فان على جميع الدول النامية - وفقاً للاتفاقية- ان تنفذ الجوانـــب المرتبطـــة بالتجارة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بحلول أول يناير سنه ٢٠٠٠. امـــا الاقـــل نمواً فأمامها حتى أول يناير سنه ٢٠٠٦ لكى تنفذ هذه الاتفاقية. وكثير من الدول النامية ومـــن بينها مصر ترى أن ٥ سنوات ليست مدة كافيه لتنفيذ كافه التغيرات المطلوبة.

وقد أشارت البحوث السابقة الى ان حماية حقوق الملكية الفكرية هو امر شديد الأهميـــة ومن شأن تنفيذه زيادة معدل التنمية الاقتصادية. وقد أشار البعض الى ان الدول التـــى قـــامت بحماية براءات الاختراع وحقوق الطبع قد شهدت تطوراً كبيراً فى الاختراعات والاكتشـــافات مقارنة باى شئ تم تحقيقه فى حاله عدم الحماية. ولعل أحد الأسباب الهامة لذلك هى انه ما لـــم توجد وسيله لمكافأة المبدعين فى بلادهم فان مشكله هجره العقول المفكرة تزداد سوءاً . ومـــن ناحية أخرى فان الاستثمار ورأس المال المخاطر Venture Capital (الذى يدخل فـــى المراحـــل الأولى) لن يجد وسيله جاذبه ان لم تتوافر حماية للملكية الفكرية.

(٥) قضايا التكنولوجيا البيولوجية:

ترتبط البيوتكنولوجى بحقوق الملكية الفكرية . وقد ثارت مسائل خلافية بيـــن الولايـــات المتحدة والاتحاد الأوروبى بالنسبة لقضايا البيوتكنولوجى. ولعل احد الامثلة هى حاله هرمـــون اللحم البقرى، كما ان استعمال المواد المحورة وراثياً فى المنتجات الغذائية[*]هـــو امـــر محـــل خلاف شديد Very Contentious. وفى كلاً الحالتين يقول العلم بأن المنتجات آمنه للاســـتهلاك

---

* الاغذية المهندسة وراثيا أو المعدله جينيا والتى يتم انتاجها بأسلوب التقنيات الحديثة فـــى مجـــال الهندســـة الوراثية من خلال اضافة او حذف او تغيير الصفات (الجينات) الوراثية بقصد زيادة حجم الإنتاج او خفـــض التكلفة او اطاله فترة الصلاحية للاستهلاك الآدمى أو زيادة المقاومة للأمراض والآفـــات ، وتطلـــق اجـــهزة الاعلام اسم (أغذية فرانكشتين) اشارة الى الوحش الكاسر الذى قام بتدمير صاحبه بدلا منه.

وفى مؤتمر مونتريال – فبراير ٢٠٠٠ تم اقرار اتفاقية التجارة العالمية بشأن القواعـــد المنظمـــة للحركـــة الدولية للمواد العضوية المعدله وراثيا ومن اهم نقاط الاتفاق حق الدول الموقعه على اتفاقية التجارة العالميـــة فى منع استيراد ودخول وتداول الأغذية المهندسة وراثيا اذا ثبت ضررها ومن بينها المحاصيل الزراعية مثـل القمح والذرة وفول الصويا وتطبيق القواعد المنصوص عليها بهدف حماية المستهلكين من التكنولوجيا الحديثـة التى تستخدمها بعض الدول (خاصة مجموعة ميامى) التى تضم الولايات المتحدة واستراليا وكندا والارجنتيـن وارجواى وشيلى) والشركات العملاقة فى انتاج المحاصيل الزراعية.

الآدمى. وفى حاله هرمون اللحم البقرى فان منظمة التجارة العالمية قد حكمت ضد الحظر الذى فرضه الاتحاد الأوروبى على اللحم المعالج بهرمون النمو.

وقد أعلنت إدارة الغذاء والدواء FDA الامريكية ان المنتجات المعالجة بالمواد المحورة وراثيا GMO هى مطابقة للمنتجات غير المعالجة بهذه المواد، وبالتالى فلا حاجة لتمييزها ولاسماح لذلك. ومن الناحية الأخرى يعمل الأوروبيون واليابانيون على ضرورة وضع ما يميز تلك المنتجات عن غيرها. وقد بدأت بعض الأسواق البريطانية فى تمييز او تصنيف المنتجات غير المعالجة وراثيا عن تلك التى تم تحويرها.

وفى هذا المجال كما فى غيره من المجالات العديدة الأخرى، يبدو ان القطاع الخاص اسبق من الحكومة. ففى حين تعارض الحكومة الأمريكية تمييز وفصل المنتجات المضاف اليها مواد تحوير وراثى ، فان رجال الأعمال بالقطاع الخاص المنتج لهذه الأغذية يؤكد انه من الضرورى ليس فقط التمييز Labeling بل الفصل فى أماكن العرض Separate Supply chains(*).

كما يرى رجال الأعمال بضرورة السير قدما فى اتجاه التمييز والفصل ، ففى حين يتفق هؤلاء التنفيذيون مع مايقوله العلم فانهم لا يأبهون بما يقوله العلم اذا ما كان غالبية المستهلكين يعتقدون بوجود فرق بين النوعين من المنتجات ومستعدون لدفع فرق النوعيه، ففى هذه الحاله لا مفر من فصل عرض المنتجات فى الأسواق.

ومثال على ذلك شركة Novartis العملاقة ومركزها الرئيسى فى سويسرا ، والتى تسوق للمزارعين بذور منتجات معامله بمواد تحوير وراثى، والتى يتبعها فرع يتخصص فى غذاء الأطفال وهى شركة Gerber baby food. وهذا الفرع قد أعلن انه لن يقبل ايه منتجات محوره وراثيا للاستعمال فى أغذية الاطفال. وفى الحال بعد هذا الاعلان تبعتها فى ذلك شركة Heinz وهى أيضا احدى الشركات الكبيرة التى تسوق أغذية الأطفال. وبيت القصيد هنا هو ان المستهلك هو السيد وكل المنشآت تنتج فقط مايلبى طلبه.

(٦) الشفافية والتشاور:

من القضايا الهامة الأخرى سواء بالنسبة للمفاوضات المتعددة أوالثنائية هو ضرورة ان تكون هناك شفافية ومشاورات. فكليهما موجود فى قواعد منظمة التجارة العالمية وعملياتها وكذلك فى معظم الاتفاقيات الثنائية . ومع هذا فهناك عديد من الشكاوى التى يزأر بها مصدرى القطاع الخاص فى العالم والتى تتعلق بنقص شفافيه نظم وقواعد واردات الاتحاد

---

* Wallace E. Tyner, Op. Cit.

الأوروبى. كما توجد ايضا شكاوى تتعلق باتخاذ اجراء من طرف واحد دون مشاورات كافية. وقد جاءت الاتفاقية الجديدة للاتحاد الأوروبي متضمنه آليه لاجراء مشاورات اكثر احكاما. وربما يمكن تحسين الشفافيه اذا قامت جميع الدول باعلان قواعد واجراءات صادراتها ووارداتها على مواقع www بحيث تكون سهله المنال للمصدرين أو المستوردين.

(٧) ازدياد عدد الدول النامية المنضمة:

بالنسبة لهذه الجوله من المفاوضات انضمت دول نامية اكثر من ذى قبل. وبالرغم من انها دول نامية الا انها لا تشترك فى صفات او اهتمامات مشتركة بشكل كامل. ومعظم اعضاء مجموعة Cairnes group(*) من الدول النامية تدعم التجارة الحرة. ومع ذلك فهناك دول نامية عديده تفضل مدخلا اكثر حذرا وليست مستعدة للدخول بسرعة فى التجارة الحرة. كما أن بعض الدول النامية تشعر بانها خدعت feel betrayed من جولة الجات لانها لم تلمس تحقيق المزايا التى كانت متوقعة من خلال الجوله التفاوضية. والشعور العام هو ان الدول المتقدمة قد وجدت اساليبا تمنع بواسطتها الدول النامية من كسب النفاذ الى الأسواق التى وعدت بها. فالاجراءات الصحية والصحية النباتية ، والرسوم المضادة للأغراق وغيرها من الحيل استعملت لابعاد السلع القادمة من الدول النامية. ولكل هذه الأسباب فان الدول النامية تحاول ولوج هذه الجولة بقدر من الحذر والحيطة اكثر كثيرا مما كان سابقا.

(٨) الاتفاقات الإقليمية وتقدم منظمة التجارة العالمية:

بالتوازى مع اتفاقية الجات ومنذ توقيعها عام ١٩٩٤، اتجهت الدول الى تنظيم تكتلات واتفاقيات إقليمية متعددة. وبالطبع يمثل الاتحاد الأوروبي أبرزها حيث تطور من "منطقة تجاره حره" الى "اتحاد تجارى ومالى" . وتأتى "النافتا" وهى اتفاقية التجارة الحره لأمريكا الشمالية كمثال آخر، فخلال ١٠-١٥ سنه اصبحت النافتا (التى تضم كندا وأمريكا والمكسيك) اساسا منطقة تجاره حره مع بعض السمات الإضافية التى تتسق سياسة المنافسة

(*) من أهم الدول التى تضمها مجموعة "كيرنز" استراليا ونيوزيلندا وكندا والأرجنتين والبرازيل وأورجواى وتساندها الولايات المتحدة الامريكية، وهى تسعى الى تحقيق اقصى درجه ممكنه من تحرير التجارة فى السلع الزراعية بل ومعاملتها نفس معاملة السلع الصناعية. وفى المقابل فان الاتحاد الأوروبى يعمل على الحد من طموحات تلك الدول الى اقصى حد ممكن ويساعده فى ذلك الدول ذات الاهتمامات الخاصة مثل اليابان وكوريا وسويسرا والنرويج.

وقواعد الاستثمار. أما "المركوسر" Mercosur (التى تضم الارجنتين والبرازيل وبـــاراجواى واورجواى) فهى ايضاً اتفاقية هامة أخرى.

وحالياً تجرى مفاوضات لضم شيلى الى المركوسر ثم ربطها بالنافتا. وحـــدث بعـــض التقدم بالنسبه للأبك APEC (منتدى التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى) الذى يربط بيـــن أمريكا وشركائها فى النافتا مع مجموعة من دول الباسيفك الأسيوية بهدف إقامة منطقة تجـــارة حره خلال مالا يتجاوز ١٠ سنوات. وبالطبع هناك ايضاً الـــ ACP (مجموعـــة دول أفريقيـــة وكاريبية وباسيفيك) وهى تتكون من ٧١ دولة تربطها علاقات تجارة تفضيليـــة مـــع الاتحـــاد الأوروبى من خلال معاهده لومى. وهناك اتفاقيات عديدة أخرى ولكن هذه بعض من أهمها.

ويبدو أن الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية افضل من الاتفاقيات متعددة الأطراف. ويرجـــع ذلك الى ما يلى:(*)

(١) لانها اسهل فى التفاوض ، فمنظمة التجارة العالمية أصبحت مؤسسة ضخمة تتباين فيـــها اهتمامات الدول الأعضاء تبايناً كبيراً لدرجة انه من الصعب جداً احـــراز تقـــدم معنـــوى بالنسبة للإصلاحات التجارية. وعلى العكس فهناك عاده درجة كبيرة من الاشـــتراك فـــى الصفات المشتركة للاهتمامات بالنسبة للمفاوضات الاصغر مما يتيح امكانية احراز تقـــدم بشكل اسرع.

(٢) نظراً لتشابة الاهتمامات Commonality of interests والسهولة النسبية فى التفاوض يـــهتم القطاع الخاص اكثر بالمفاوضات الإقليمية والثنائية. فهو يهتم بسرعة التحرك مع تحـــرر اكبر بقدر الامكان، وهو ما يتوافر فى المفاوضات الإقليمية والثنائية.وعليه فـــهناك دعـــم اكبر من قبل القطاع الخاص لهذه المفاوضات وهو أمر هام من الناحية السياسية.

(٣) لهذين السببين السابقين يتم إحراز تقدم اكبر وبشكل أسرع فى هذه الاتفاقيات وهو ما يـــهم كلاً من القطاعين العام والخاص.

ويسهل والأمر كذلك معرفة لماذا نقل القطاعين العام والخاص جـــل اهتمامـــهما تجـــاه الاتفاقيات الثنائية والإقليمية فى السنوات الأخيرة. ويمكن للمرء ان يتوقـــع ان يمـــر المســـلك المستقبلى للاتفاقيات المتعددة من خلال المفاوضات بين التكتلات القائمة مثل النافتا والاتحـــاد الأوروبى.

---

*Ibid

بعض السياسات الهامة لتحسين الأوضاع التنافسية للحاصلات المصرية:

تمهيـــد:

تعتبر الطاقة الإنتاجية والتصديرية الزراعية من ضمن الموارد الزراعية التى يمكـــن ان تكون مصدرا من مصادر العملة الصعبة للدولة مما يتيح أيجاد وتوفير فرص عمـــل وتقليـــل حجم البطالة ورفع مستوى معيشة العاملين فى القطاع الزراعي وذلك نتيجة إنتـــاج محـــاصيل ذات قيمة تصديرية مرتفعة. ولقد تبنت الدولة عدة سياسات طموحة لتنمية الصادرات واحـــلال الواردات يمكن إبرازها فيما يلى :

- التحرير الكامل للقطن تصديرا وإنتاجا وتسويقا .
- إتاحة المعلومات والبيانات بصفة دورية للمصدرين .
- توجيه الأنشطة البحثية والإرشادية لتدعيم الصادرات من السلع الزراعية .
- تشجيع مصدري الحاصلات البستانية لإنشاء أنظمة ومعايير ضبط الجودة .
- تحسين شروط وتوقيتات الشحن مع ربطها بمعايير الجودة .
- مراقبة تطور أسواق أوربا الشرقية واقامة علاقات تستند اليها الصادرات المستقبلية .
- تقليل وتبسيط إجراءات التصدير .
- ظهور مجموعة من المصدرين قادرين على تحمل مخاطر التصدير وفقا لمعايير الجودة.

١- توجية البحوث لإنتاج سلع تصديرية :

يقوم بإجراء البحوث والدراسات فى المجال الزراعى عديد من الجـــهات مثـــل مركـــز البحوث الزراعية ، مركز البحوث المائية ، المركز القومي للبحوث ، كليات الزراعة وبعـــض المؤسسات البحثية الخاصة . ولقد ساهمت البحوث الزراعية خلال العقود الحالية فـــى تحقيـــق الأمن الغذائي وذلك عن طريق تكثيف وتدعيم المعرفة وتحسين الأســـاليب التكنولوجيـــة فـــى مجال الإنتاج الزراعي والغذائي . وفى ضوء سياسة التحرر الاقتصادي فقد تم توجيه البحـــوث الزراعية لتلبية احتياجات القطاع الخاص والنمو المطرد فى أنشطة التصدير وذلك من خـــلال الاهتمام بالمجالات الآتية :

- استنباط وإنتاج أصناف عالية الإنتاج والجودة ومقاومة للأمراض والحشـــرات وذات مواصفات جيدة بالنسبة لمعاملات ما بعد الحصاد.
- أقلمة الأصناف التصديرية من الحاصلات الزراعية حتى يمكن زراعتها فـــى كـــل الظروف البيئية فى كافة الأقاليم الزراعية المصرية .
- مراقبة تكاليف وربحية الأصناف التصديرية تحت مختلف الظروف .

- تحليل مدى توافر فرص تصديرية أمام المنتجين وتحليل الظروف السوقية والسلوك السوقي وإتاحة تلك المعلومات للمنتجين وللمصدرين .

٢- التمويل التصديرى ودور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى :

يتم تمويل منتجى الحاصلات التصديرية من خلال عدة مصادر تمويلية هى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (PBDAC)، بنك تنمية الصادرات(*)، البنوك التجارية والقطاع الخاص ، وقد انشئ البنك الرئيسة للتنمية الائتمان الزراعى كمؤسسة تمويلية لتسهيل إمكانيات الائتمان فى الإنتاج والتصنيع والتسويق للمنتجات الزراعية وفى توزيع عناصر الإنتاج الزراعي ، الأهداف التى كلف البنك الزراعي بتحقيقها فى الماضي كانت قيادة المؤسسات الإنتاجية لتمويل عناصر الإنتاج والزراعة والتصنيع أما الان وفى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى فان البنك أصبح غير مسئول عن عمليات توزيع عناصر الإنتاج واستلام المحاصيل من المزارعين . ويعانى المصدرون والعاملون فى إنتاج الحاصلات البستانية من ارتفاع أسعار الفائدة والأتعاب التى يحصل عليها البنك كما يعانون من الضمانات الاضافيه التى يطلبها البنك فى حالة القروض المتوسطة والطويلة الاجل بالإضافة الى ان البنك لا يقوم بتمويل الصادرات بناء على خطابات ائتمانية أو أى ضمانات غير تقليدية ، وقد لاحظ هاريسون وآخرون عام ١٩٩٤ضرورة ان يهتم البنك ببرامج تنمية الصادرات وتحسين سياساته الائتمانية لاداء دور فى مرحلة اقتصاديات السوق.

٣- تدنية الفاقد من المنتجات الغذائية :

يتميز النظام التسويقى بارتفاع نسبة الفاقد الطبيعى خلال مراحل الانتاج والحصاد والتداول للحاصلات البستانية وقد اشارت نتائج البحوث بمركز البحوث الزراعية الى ان متوسط نسبة الفاقد تتراوح بين ٢٠% -٥٠% للخضر والفاكهة ، ولوحظ ان المنتجين هم الذين يتحملون الخسارة فى فاقد الانتاج حيث تتوازى نسبة الخسارة مع نسبة الفاقد فى المحصول ، وعلى ذلك فقد تم وضع خطة عملية لتدريب المنتجين والعاملين فى مجال التسويق على الجمع والحصاد والتسويق ومن المتوقع ان تؤدى هذه الخطة التدريبية الى رفع مستوى الحصاد والفرز والتدريج والتعبئة والنقل بما سوف يؤثر بالإيجاب على تحقيق كفاءة التسويق والحصول على أسعار تصديرية مرتفعة وقد خصص لهذه الخطة نحو ٦٠ مليون دولار .

* يتركز دور بنك تنمية الصادرات فى تمويل الصادرات المصنعة.

٤- إنتاج الغذاء النظيف :

هناك فرص لتنمية وزيادة الصادرات للكثير والعديد من الحاصلات الزراعية الغذائية المنتجة بدون استخدام المواد الملوثة للبيئة كالأسمدة والمبيدات وهذا الاتجاه يعطى لمصر ميزة تنافسية فى الأسواق العالمية خاصه بعد تبنى برنامج متكامل لمقاومة الآفات والحشرات دون استعمال مبيدات كيماوية ، ويعد ذلك من اهم الخطوات الاستراتيجية ذلك لان أسواق المجموعة الأوربية على استعداد لاستيعاب وامتصاص هذا الإنتاج النظيف عند مستويات سعرية مرتفعة تصل الى ضعف أسعار المنتجات المعاملة بالكيماويات - وفى هذا المجال فقد نجحت الدولة فى تخصيص حوالى ٢٧٦ الف فدان لانتاج الغذاء النظيف والذى يتميز بالاتى :

<u>اولا</u> : الاعتماد على الأسمدة العضوية الطبيعية فى الإنتاج .

<u>ثانيا :</u> عدم استخدام أى من هرمونات تنظيم النمو او الأسمدة الكيماوية .

وقد امتد الاهتمام بإنتاج الغذاء النظيف الى الإنتاج الحيوانى والسمكى وذلك باستخدام الأعلاف الخالية من المواد الكيماوية والملوثة . ويتسم الإنتاج النظيف بالمزايا التالية:

١- تقليل تكاليف الإنتاج .

٢- تحسين صفات المنتج .

٣- زيادة القدرة التنافسية فى الاسواق العالمية وزيادة التصدير.

٤- تحسين البيئة وتقليل التلوث .

ومن المسلم به ان منحنى الانتاج الممكن للغذاء النظيف ينتقل الى اسفل بالمقارنة بمنحنى الانتاج بالأساليب التقليدية لنفس المنتج ويوضح الشكل رقم (٢) بالملحق هذه النقطة فالمنحنى جـ د يمثل التوليفات الممكنة لإنتاج سلعتين فى ظل ظروف بيئية جيدة فى حين يمثل المنحنى أ ب مستوى الإنتاج فى ظل ظروف بيئية اقل جودة ففى ظل مستوى تكنولوجى معين وتحقيق توظيف كامل للموارد فانه يمكن تحسين الظروف البيئية وخاصة فى حالة زيادة استخدام الموارد لتقليل تكاليف الإنتاج الخارجية مما يؤدى الى انخفاض الإنتاج من السلع وعكس ذلك يحدث اذ يرتفع مستوى الإنتاج فى حالة انخفاض الاهتمام بتحسين البيئة .

(٥): المواصفات القياسية وضبط الجودة:

تحتاج أسواق الدول الصناعية والمتقدمة لمواد غذائية عالية الجودة(*). ومن أهم أسباب انخفاض الصادرات الى دول المجموعة الأوربية هو التفاوت فى (أو عدم ثبات) جودة الشحنات المصرية وهذا راجع الى ضعف مقاييس وقواعد مراقبة الجودة المطبقة. بالإضافة الى ان المصدرين التقليديين يتسمون بتجنب تحمل المخاطرة كما لا يبذلون اى اهتمام بالمواصفات القياسية ومواصفات الجودة وهذا ادى إلي فشل النظم التصديرية فى فتح أسواق جديدة او إيجاد سلع تصديرية جديدة وأوجد سمعه سيئة للمصدرين المصريين فى أسواق الاتحاد الأوروبى والأسواق الأخرى كمصدرين غير موثوق بهم وغير ملتزمين ولا يهتمون بالمواصفات القياسية . ولعلاج هذه السلبيات قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتطبيق خطط وبرامج جادة فى مجال التفتيش ومراقبة الجودة خلال عمليات إعداد المنتجات الزراعية للتصدير وفى الموانى حيث يتم التأكد من ان هذه المنتجات المصدرة خالية من الأمراض ومطابقة للمواصفات وتقوم الهيئات والمؤسسات القائمة على مراقبة الصادرات والتابعة لوزارة الزراعة بإصدار شهادات معتمدة لهذه المنتجات .

بعد انتهاء الموافقة على الاتفاقيات متعددة الأطراف المعروفة بدورة أوراجواى فى إطار الجات ، تم الاتفاق على تحرير التجارة الزراعية بين دول العالم وتخفيض التعريفات الجمركية والدعم فى السنوات المقبلة . وقد درست أثار هذه الاتفاقية على الدول النامية وعلى العالم ككل والذى يهمنا فى هذا المقام هو تأثيرها على المواصفات القياسية . ونظرا لان حدة المنافسة فى الإنتاج الزراعي سوف ترتفع بين دول العالم نتيجة إزالة القيود المصطنعة الموضوعة فأن ذلك سوف يؤثر على الإنتاج الزراعي القائم على مزايا نسبية هشه وسوف يتأثر الاستهلاك المحلى والتصدير فى الدول التي لم تأخذ فى الاعتبار الشروط الواجب توافرها فى ظل النظام الاقتصادي الجديد .

ومع تزايد أهمية الجودة فقد اتسع مفهومها ليشمل كافه مراحل ما قبل الإنتاج ثم مراحل الإنتاج والتسويق والتداول والاستعمال ومراحل ما بعد الاستعمال حيث بدأت تظهر المفاهيم الحديثة لحماية البيئة وتلقى بظلالها على اشتراطات الجودة ومقتضياتها من حيث تأثير المنتج على البيئة .

---

* تمثل المواصفات امراً هاماً فى المنتجات الزراعية . وغالباً ما توضع المواصفات بواسطة المستهلك، الا أن الوكلاء وهيئات التوحيد القياسى(مثل الاتحاد الأوروبى والمركز التجارى العالمى بجنيف) والروابط التجارية يمكن ان تكون مصدراً مفيداً لوضع المواصفات السلعية Specifications .

(٦) المشروعات القومية الكبرى لتوسيع المساحة المزروعة:

ان أحد المحاور طويلة الأجل لاستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ هو إقامة المشروعات القومية الكبرى. ولعل على رأسها مشروع توشكى الذى يستهدف استصلاح ٢,٤ مليون فدان فى جنوب مصر، وكذلك مشروع ترعة السلام الذى يستهدف زراعة ٦٢٠ الف فدان شرق وغرب قناة السويس، ومشروع شرق العوينات الذى يستهدف زراعة مساحة تتراوح من ٢٥٠-٣٠٠ ألف فدان، ومشروع درب الأربعين بمساحة تبلغ ١٢ ألف فدان. ولعل أهم ما تتسم به هذه المشاريع القومية هو انها تختص بالزراعة الأنظف أو الزراعة العضوية التى تنأى عن التلوث سواء بالمبيدات أو الكيماويات الأخرى، الامر الذى يتيح إنتاجاً أنظف يوجه مباشرة للأسواق العالمية.

يحتل الأمن الغذائى أولوية مرتفعة فى مصر، وفى هذا الصدد فـــان التـــوازن بيـــن سياسات الاستكفاء الذاتى والاعتماد على الذات فى الغذاء يعتمد علـــى الاســـتقرار، وعـــبء المديونية الخارجية الذى يتزايد مع تزايد استيراد الغذاء، وتزايد الميزة التنافسية فـــى انتـــاج السلع الزراعية.

وكما هو معلوم فقد وقعت مصر ضمن ١١٧ دولة على جولة اورجواى من الاتفاقيـــة العامة للتجارة والتعريفات والتى بدأت فى يناير ١٩٩٥. وهى اتفاقيـــة تتضمـــن اجـــراءات تستهدف تحرير التجارة وزيادة التدفقات التجارية الدولية. وتمارس منظمة التجارة العالميـــة دورها كمحكم للتجارة الدولية عن طريق محاولة فض المنازعات التى تقوم بين الدول نتيجـــة تنفيذ اتفاقية الجـــات.

وبالرغم من تباين التقديرات الا انها تجمع على ان أثر الجـــات على الدول النامية من المتوقع ان يكون أثرا سالبا فى الفترة القصيرة* ، فنظرا لخفض دعم الإنتاج ودعم التصديـــر من المتوقع حدوث ارتفاع للأسعار العالمية للغذاء وبالتالى ارتفاع تكاليف الاستيراد، وتعتمـــد مصر على استيراد قدر ملموس من الواردات الغذائية وهو الأمر الذى سيترتب عليه اتســـاع الفجوة الغذائية مما يزيد من الصعوبات المالية التى تواجه الدول المستوردة للغـــذاء ومنـــها مصر بطبيعة الحال.

كذلك فان خفض معدلات التعريفة الجمركية سيؤثر على الإيرادات العامـــة وبالتـــالى يؤدى الى زيادة عجز الموازنة (علما بان ذلك سيتم موازنته جزئيا نتيجة خفض الدعم).

ويتوقع ان يؤدى خفض الدعم الى ارتفاع أسعار الناتجات الزراعية المحلية. ويتوقـــع كذلك ان تتأثر صادرات مصر، التى كانت مدعمة سابقا، حيث يـــؤدى الغـــاء دعمـــها الـــى إضعاف تنافسيتها فى الأسواق العالمية. والاستثناء الوحيد الذى أقرته جولة أورجـــواى هـــو بالنسبة للأمن الغذائى ، والبنية الأساسية، والبحوث ، حيث سمحت بدعم مقدارة ٥% (مثـــل ذلك على الأسمدة والتقاوى والوقود أو حتى على أسعار الإنتاج برفعها بشكل مصطنـــع). الا أن ذلك غير كاف لتغطيه الطلب.

ومع ذلك فأن البعض يرى ان تحرير التجارة فى السلع الزراعية سيؤدى الى اســـتفادة جميع الدول النامية بمقدار ٢٠ مليار دولار سنويا. وهو مبلغ لا يتجاوز ٦٠% مـــن النـــاتج المحلى الإجمالى.المصرى فى اوائل التسعينات وفضلا عن ذلك فالدول النامية المعنية عددها

---

* انظر ملخص الاحصاءات التجارية المصرية - ملحق جدول رقم (١).

مائة دولة اى ان هذا المبلغ ستتنافس عليه كل هذه الدول. وبالتالى فليس أمام مصـــر الا ان تزيد من قدرتها على الاستفادة عن طريق اجراء الأقلمة الضرورية Necessary adaptation أى أقلمة المقتصد المصرى لكى يكون تنافسياً. كما يتوقع ان يتحقـــق مكسـب اكـبر فـى المستقبل عندما تصل السوق العالمية لمرحلة اكثر تحرراً.

ان تطور الاتحاد الأوروبي واتفاقية تحرير التجارة فى شمال أمريكا (نافتا) هى أمثلـه بارزة للاتجاه الحديث لإنشاء ترتيبات تجارة إقليمية. هذه الاتحادات الإقليمية لها اهميتها إمـا كوسيلة أمام الدول النامية لكى تضمن النفاذ الى سوق دولة صناعية معينه أو انـــها مؤشـر لتحرير شامل للتجارة، بدأ من التحرير الإقليمي.

ومع ذلك فان اتفاقات التجارة الإقليمية مثال ذلك السوق العربية المشتركة التى أنشـأت سنه ١٩٦٤ (تضم مصر ، العراق ، الأردن ، وليبيا ، موريتانيا، سوريا، اليمن) أو مجلـس الوحدة العربية الذى أنشأ سنه ١٩٨٩ (ويضم مصر ، العراق ، تونس ، الجزائر، موريتانيـا ، وليبيا) لم تكن تجارب ناجحة بشكل واضح(البنك الدولى ١٩٩٤أ).

ان احدى خصائص التجارة الداخلية بمنطقة غربى آسيا هى عدم وجـــود ارتباطـات تجارية واسعة النطاق بين الدول الأعضاء (البحرين ، الكويـــت ، سـلطنه عمـان، قطـر، السعودية ، الإمارات العربية المتحدة، وهى دول مصدرة للبـــترول - ومصـــر ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، واليمن - دول أخرى فى غرب آسيا). فالتجارة مركزة غالباً بين أثنيـــن أو ثلاثة شركاء . فبين ١٩٨٥ و ١٩٩١ نوعت كل من مصر والأردن من تجارتها الإقليميـة ، بينما تقلصت تلك الخاصة بلبنان وسوريا (تقرير الاسكوا ١٩٩٣ ب ، ١٩٩٣ جـ).

وخلال فترة تنفيذ اتفاقية الجات، فمن المتوقع ان تواجه الدول النامية وكذلـك الـدول المستوردة الصافية للغذاء ، صعوبات فى تدبير الغذاء.وهناك ترتيبات لتزويد تلـك الـدول بمعونات غذائية سواء فى صورة منح أو معونات أو مساعدات بما فى ذلك قيـام صنـدوق النقد الدولى والبنك الدولى بمنح ائتمان قصير الأمد للواردات التجارية أو الغذائيـة (اتفاقيـة الجـات ١٩٩٣).

ومع ذلك فان فكرة التبعية الغذائية أو الاعتماد على الغير فى الحصول على الغـذاء يصعب قبولها . وليس من الحصافة ان يتوقع المرء ان تكون دوله معينه مستكفية ذاتيا مـن الغذاء، ولكن من المعقول توقع الاعتماد على الذات فى توفير الغذاءFood self – reliance. وبالتالى فليس متوقعا ان يقوم القطاع الزراعى بإنتاج الحبوب بالضرورة إذا كان يستطيع ان يحصل على عائد أعلى من إنتاج الفواكـه والخضـروات والزيـوت النباتيـة أو الألبـاف وتصديرها الى الأسواق العالمية وموازنة الواردات الغذائية. وذلك بالطبع يتضمن الاعتمـاد على الأسواق العالمية وهى أسواق غير مستقرة ومتقلبة معتمدة فى ذلك على أحوال المناخ

وتفضيلات المستهلك. ولذلك فان الأمر يحتم ضرورة توافر انباء ومعلومات سوقية فعاله مع استجابة وتأقلم الزراعة للأحوال والمتطلبات السوقية فضلاً عن كل المقومات التى يتطلبها النجاح فى ظروف التجارة الزراعية التنافسية على المستوى العالمى.

وقد جرى استعراض العناصر الرئيسية للاقتصاد الزراعى المصرى وبصفة خاصة موقف الحاصلات الزراعية الرئيسية وتوقعات لأثر اتفاقية الجات بالنسبة لانتاجها والطلب عليها. ولعل أهم ما يلفت الانتباه هو ذلك التحول والانتقال فى الفكر الاقتصادى من النظرة الكلاسيكية والتى سادت قرنين من الزمان والمتعلقة بنظرية الميزة النسبية والتى قام عليها التخصص وتقسيم العمل الدولى لحقب زمنية طويلة.

وتعتمد تلك النظرة على:

١. توافر مورد طبيعى (بترول ، فحم ، حديد، تربة ، مياه، مناخ ....الخ) بقدر كبير يسمح بإنتاج مادة خام اساسية.

٢. توافر عمل بشرى رخيص لاستخراج وانتاج أو تصنيع هذه المادة الخام الى سلعه وسيطة أو سلعة نهائية.

٣. توافر موقع جغرافى ملائم يكمل العاملين السابقين بما يجعل شحن الناتج الى الأسواق القريبة غير مكلف نسبياً.

وقد ظهر ان الاعتماد المغالى فيه على العناصر التقليدية للميزة النسبية قد اضر بالاقتصاد المصرى وبرز ذلك بصفة خاصة بالنسبة لمحصول القطن الأمر الذى يستلزم ضرورة تخطى تلك النظرة التقليدية والبحث عن عناصر الميزة التنافسية التى من شأنها توليد مزايا بطريقة مختلفة. فهى تعترف بأنه فى ظل اقتصاد العولمة الحالي فإن أى منشأه أو صناعة يمكنها ان تحصل على المواد الخام والعمل الرخيص لأن تكاليف النقل قد انخفضت نسبياً فى السنوات الأخيرة. ولم تعد الميزة الموقعية بالقرب من مصادر عناصر الإنتاج فى حد ذاتها كافية لإضفاء التنافسية. ويمكن القول بأن الميزة النسبية القديمة قد تبخرت. فلكى تكون تنافسية، على المنشأت وعلى الصناعة أن تفهم عملاءها وأسواقها ومنافسيها وماذا يفضلون، مع تطوير انتاجها بشكل مستمر بما يشكل Carve out طلباً سوقياً جديداً. فتطور التنافسية فى مجال القطن على سبيل المثال أدى الى ابتكار آلات جديدة بمقدورها ان تغزل نسيجاً مرتفع الجودة من الأقطان[*] قصيرة أو طويلة التيلة الرخيصة الثمن ، الأمر الذى يضع على كاهل منتجى الأقطان الفائقة الجودة مهمة خلق طلب على الزى غير النمطى

* سواء أقطان صافية أو مخلوطة بالألياف الصناعية.

Casual Wear المصنوع من القطن الممتاز. فالمنشآت والصناعة يجب ان تقتحم الأسواق حتى تحافظ على مبيعاتها، وعليها ان تقوم بمزيد من الأبحاث التسويقية للتعرف على المنافذ التسويقية بأسواق جديدة وعملاء جدد لخلطه أو لتوليفة تسويقية دائمة التغير. فالاختيارات التسويقية أصبحت حاليا أكثر أهمية من الاختيارات الانتاجية وهو الاتجاه الذى لن يستمر فقط مستقبلا بل سيزيد.

وعليه بالنسبة للحاصلات التصديرية الرئيسية فمن المتوقع تقلص الطلب العالمى على القطن المصرى فى الفترة القصيرة ويستلزم الأمر المبادرة الى تفعيل عناصر الميزة التنافسية لاستعادة النصيب السوقى العالمى المألوف للقطن المصرى، أما الأرز المصرى فيتوقع له فرصا سوقية أفضل بعد اكتمال تطبيق الالتزامات التى نصت عليها جولة أورجواى، وبالنسبة للموالح خاصة عصير البرتقال فتشير التوقعات الى تحسن الطلب عليه، وبالنسبة للبطاطس فمتوقع عدم تغير الطلب الخارجى عليها، أما الإنتاج الحيوانى فإن فرصا تنافسية أفضل من ذى قبل تنتظر الدواجن والأسماك فى حين لا يحتمل تحسن موقف اللحوم الحمراء والألبان الا بقدر طفيف. ولا شك ان هناك اتجاها تصاعديا بالنسبة لتحسن موقف الاكتفاء الذاتى من القمح مما يقلل من الوقوع تحت طائلة الحاجة المتزايدة الى الاعتماد على الأسواق الخارجية وتحسن الاعتماد على الذات Self reliance فى توفير هذه السلعه الاستراتيجيه .

التوصيات

الاهتمامات التى تحتل أولوية بالنسب للاتفاقات التى تعقدها مصر

(١) ضرورة احكام قواعد الاعتبارات الصحية والصحية النباتية SPS : Regulations

- جابهت مصر صعوبات كبيرة فى مواجهة الاجراءات الصحية والصحية النباتية التى يفرضها الاتحاد الأوروبى مما يستلزم ضرورة احكام التشاور، وتحديد علمى اكثر دقة لماهية وكيفية تنفيذ الاعتبارات الصحية والصحية النباتية مع التأكيد على أن تكون قواعد الاتحاد الأوروبي اكثر شفافية.
- وبجانب التفاوض بشأن إحكام قواعد الاتحاد الأوروبى، فان مصر فى حاجة الى تنفيذ ضبط لجودة صادراتها بشكل اكثر صرامة. وحالة البطاطس المصرية هى المثال الاكثر بروزا الذى يستوجب سرعة تنفيذه بقدر الإمكان.

(٢) المفاوضات والاتفاقات الثنائية والإقليمية ذات الأهمية الأكبر من منظمة التجارة العالمية فى الفترة القصيرة :

- ينبغى الاسراع بتوقيع الاتفاقية الجديدة التى انتهت اليها المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبى فى يونيو ١٩٩٩ ثم البدء فى الاعداد لجوله أخرى من المناقشات . وفى نفس الوقت ينبغى الاعداد الجيد للتفاوض مع الولايات المتحدة اذ تتسم الاتفاقية متعدده الجوانب معها بالرحابه متضمنة سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية ومجالات أخرى يمكن أن تكون مفيدة لكلا الطرفين.

(٣) الاجراءات الحمائية للواردات وصلتها بإزالة التشوهات:

- سواء رفعت الاجراءات الحمائية ضد الواردات بشكل منفرد أو من خلال اتفاقية فانها اجراءات هامة لازالة الخلل بالمقتصد المصرى، ويرجع ذلك الى ان حماية الواردات هو فى حد ذاته اجراء يمثل ضريبة ضمنيه على الصادرات ومن ثم فان الغاء هذه الضريبة يؤدى الى انعاش نمو الصادرات.

(٤) بالنسبة للكوميسا والأفتا فكليهما تمثل مجالا مستقبليا لتوسيع التجارة بالمنطقة. وعلى الرغم من ان الدول المنضمة لكليهما دول نامية الا ان تجارة الدول الناميه تنمو بسرعة ملحوظة الامر الذى يجعل تلك الاتفاقيات ذات مستقبل فى استيعاب الصادرات المصرية، وهذا يتطلب توسيع الغطاء السلعى Commodity Coverage فى المفاوضات القادمة مع تقليل الاستثناءات قدر المستطاع.

(٥) ان المفاوضات التجارية هى عمليه لا نهاية لها . وكلما كان المفاوضون قد اعدوا أنفسهم اعدادا جيدا وسلحوا أنفسهم بتقديرات كمية عن الآثار المحتملة للتغيرات المتوقعة فانهم يكونوا اكثر قدره على النجاح فى ايصال أهمية الإصلاحات المحلية وفى المناقشات الجارية على مائدة التفاوض.

(٦) ينتشر التمثيل التجارى المصرى فى الدول والأسواق الرئيسية، فهناك ملحقون تجاريون فى السفارات المصرية الكبرى فى مناطق الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض وغيرهما، الا أن الندوة قد ناقشت المسئوليات الواسعة المنوط بالملحق التجارى انجازها مما يتعذر معه قيامه بإجراء بحوث متعمقة متخصصة لسلعة تصديرية معينه . وعليه فان تحسين القاعدة المعرفية مع فهم خواص اسواق خارجية مختارة يمكن ان يكون احد الوظائف الهامة التى يقترح ان يضطلع بها "اتحاد المصدرين" الذى يتضمن ممثلين لكل شرائح الصناعة التصديرية.

(٧) بالنسبة للصناعات الغذائية: ينبغى قبل عقد وتوقيع وتنفيذ الاتفاقيات العربية الثنائية التى تستهدف تيسير وتنمية التبادل التجارى بين مصر وبعض الدول العربية مقارنة أعباء الصناعة فى مصر والدول العربية المعنية قبل توقيع ايه اتفاقيات ثنائية، مع دراسة الآثار المتوقعة لتطبيقها ، فالصناعات الغذائية فى الدول العربية لاتتحمل ايه أعباء جمركية أو ضريبية وفى المقابل يتحمل التصنيع الغذائى المصرى أعباء جمركية بنسبه ٢٢% الامر الذى يجعله غير قادر على المنافسة مع نظيره العربى.

المراجـــــع :

١. المنظمة العربية للتنمية الزراعية - جامعه الدول العربية - دراســة مواصفــات ضبــط الجودة لاهم محاصيل الخضر والفاكهة فى الوطن العربــي - الخرطــوم - أغســطس ١٩٩٤

٢. المنظمة العربية للتنمية الزراعية - جامعة الدول العربية - المؤتمر العربى حول تجــهيز وتداول الحاصلات البستانية - عمان ٥-٨ - أكتوبر ١٩٩٢ .

٣. الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - دليل الهيئة .

٤. الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - وزارة التجارة والتموين - دليل خدمــه المواطنين .

٥. الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - وزارة التجارة والتموين - مواصفــات الجودة للنباتات الطبية والزيوت العطرية والزهور المصدرة عام ١٩٩٦ .

٦. الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - وزارة التجارة والتموين - مواصفــات الجودة للمعلبات والمجمدات المصدرة ١٩٩٦ .

٧.الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - وزارة التجارة والتموين - مواصفــات الجودة للخضر والفاكهة الطازجة الخاصة بالسوق الاوروبية المشتركة ١٩٩٢ .

٨. محمود منصور -" اتفاقيات منظمة التجــارة العالميــة ومســتقبل الاقتصــاد الزراعــى المصرى" - المؤتمر الدولى الثانى عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وفض المنازعــات الناشئة عنها - ١٩-٢٠ سبتمبر ١٩٩٩ - فندق ماريوت - القاهرة.

٩. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، برامج العمل بسياسة ومنــاهج ادارة القطــاع الزراعى فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى ج.م.ع. تقرير قطرى سبتمبر ١٩٩٨.

10. ESCWA, 1993 b. Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 1992, Economic Commission for Western Asia, Amman Joedan.

11. ESCWA. 1993 c. Analytical Review of Development and Issues in the External Trade and Payments Situation of Countries of Western Asia. Economic Commission for Western Asia. E/ESCWA/ DPD/ 1993 /. Amman, Jordan.

12. Fairbanks M, and Lindsay S., "Plowing the Sea" Cambridge: Harvard Business School Press, 1997.

13. GATT. 1993. The Final Act of the Uruguay Round, press summary. News of the Uruguay Round of multilateral trade negotiations. Information Media of the General Agreement on Tariffs and Trade, Center William Rappard, Geneva, Switzerland.

14. Mansour, Mahmoud, "Policies for Promotion of Exports of Egypt``s Food products", working paper, Agricultural Economics Research Institute October 1997.

15. Porter M., The Competitive Advantage of Nations, New York : Free Press, 1990 .

16. Swanberg; Kenneth, "Creating Competitive Advantage : Moving Beyond Comparative Advantage for Egypt cotton Industry, APRP, January 1999.

17. Swanberg Kenneth, Marketing strategies for Food Exports from Developing Countries, APRP, Januay 1999.

18. Wailes J.Eric, "Prospects for Egypt in the International Rice Market" Paper prepared for presentation at the workshop, GATT, Potential Opportunities for Egyptian Agriculture, Ministry of Agriculture and Land Reclamation, April 18-19, 1995, Cairo, Egypt.

19. Wallace E. Tyner, " Trade Agreements and Issues Important for Egypt," Draft, APRP/RDI, 1999.

20. World Bank. 1994 b . The World Bank Annual Report 1994. The World Bank, Washington, DC.

ملحق شكل ١- ماسة بورتـــــر

مؤسسات تتسم بإستراتيجية تنافسية

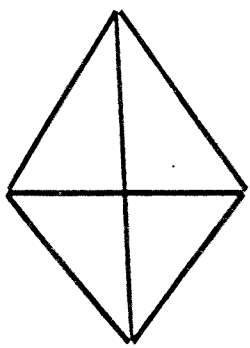

الصناعات المدعمـــــة والمكملـــــة

ملحق شكل ٢ – العلاقة النظرية بين إمكانيات إنتاج السلعة ١ والسلعة ٢ فى ظل مستويات مختلفة من الجودة البيئية.

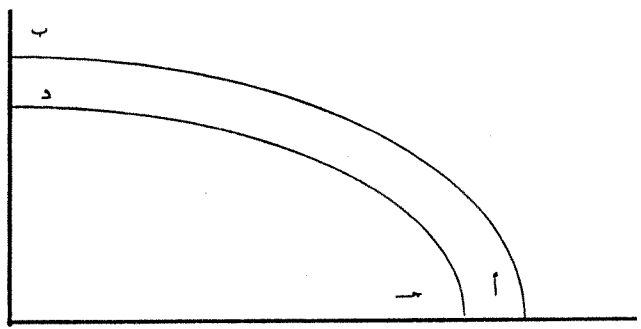

ملحق جدول رقم (١) : ملخص الإحصاءات التجارية المصرية ٩٥-١٩٩٨

(الوحدة : مليون دولار أمريكى)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١ـ الميزان التجارى (٢ ـ ١٢)	ـ ٨٢٣٦	ـ ٩٤١٤	ـ ٩٣٠٢	ـ ١٣٢٥٠
٢ ـ اجمالى الصادرات (٣+٦)	٣٥٢٤	٣٦١٨	٣٩٣١	٣٢٥٣
٣ ـ صادرات النفط (٤+٥)	١٢١٧	١٦٢٧	١٥٩٨	٩٢٧
٤ ـ نفط خام	٧٠٣	٨١٧	٦٧٠	١٦٢
٥ ـ منتجات اخرى	٥١٤	٨١٠	٩٢٩	٧٦٥
٦ ـ صادرات غير نفطية	٢٣٠٧	١٩٩١	٢٣٣٣	٢٢٧٢
٧ ـ قطن خام	١٥٢	٩٢	١١١	١٥٨
٨ ـ مواد خام	٢٤٧	٢١٩	١٩١	٢٣٧
٩ ـ سلع نصف مصنعة	٦٠٩	٨٥٨	٦٠٦	٥٢٤
١٠ ـ سلع تامة الصنع	١١٧٢	١٠٣٤	١٢٢٨	١٢٦٤
١١ ـ مناطق حرة	٧٤	٨٠	٧٤	٨٩
١٢ ـ اجمالى الواردات	١١٧٦٠	١٣٠٣٢	١٣٢٣٣	١٦٥٠٢

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - النشرة الاقتصادية الشهرية - نوفمبر ١٩٩٩- القاهرة.